الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصياديات العمل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

طالب أسماء

بن ثابت نجاة

تحت عنوان:

دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. بولعباس مختار	**أستاذ محاضر"أ" - جامعة ابن خلدون تيارت**	**رئيسا**
أ. هرقون تفاحة	**أستاذ محاضر"ب" -جامعة ابن خلدون تيارت**	**مشرفا و مقررا**
أ. عمران بن عيسى	**أستاذ محاضر"أ" -جامعة ابن خلدون تيارت**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل فإننا نتوجه إليه سبحانه و تعالى أولا وآخرا بجميع الحمد و الشكر على فضله و كرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن عليه راجين منه دوام نعمه و كرمه،

وانطلاقا من قوله تعالى: **" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "**

فإننا نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "هرقون تفاحة" على إشرافها على هذه المذكرة وعلى توجيهاتها لنا وعلى نصائحها القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة فلها منا فائق التقدير والاحترام، وكذلك نتقدم بالشكر للدكتور "شريف محمد" على كل توجيهاته.

كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا، و بالأخص الأساتذة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة كما لا ننسى أن نشكر كل من شارك في إخراج هذا العمل للضوء و لو بكلمة طيبة أو ابتسامة أو دعاء.

نسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل قارئه و أن يتقبله في ميزان الحسنات إنه سميع مجيب الدعوات.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله الذي وقفنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

أما بعد أتقدم بهذا العمل هدية متواضعة،

إلى والدي الكريمين

أطال الله في عمرهما وجعلهم لي سراجا منيرا،

إلى أخواتي الحبيبات حفظهم الله، إلى جدتيَّ الفاضلتين وخالتي العزيزة،

إلى أساتذتي الأفاضل،

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل،

دون أن أنسى كافة الصديقات.

بن ثابت نجاة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى :

الوالدين الكريمين

أطال الله في عمرهما ...

وأدام مع الأيام عزهما...

إلى إخوتي وأخواتي...

إلى جميع صديقاتي....

إلى أساتذتي الأفاضل،

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل،

طالب أسماء

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس الموضوعات .....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال .....

مقدمة ..... أ-هـ

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للإنفاق العام وعلاقته بالنمو و التشغيل

تمهيد 02

المبحث الأول: مفاهيم ومبادئ أساسية حول الإنفاق العام..... 03

المطلب الأول: ماهية النفقات العامة 03

المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه..... 08

المطلب الثالث: آثار الإنفاق العام على متغيرات النشاط الاقتصادي..... 10

المبحث الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي..... 13

المطلب الأول: النمو الاقتصادي، تعريفه، محدداته..... 13

المطلب الثاني: العلاقة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي 15

المطلب الثالث: إبراز دور الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي..... 19

المبحث الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل..... 21

المطلب الأول: مفاهيم نظرية حول التشغيل..... 21

المطلب الثاني: الطرح النظري لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل..... 23

المطلب الثالث: الأليات الميدانية و التجارب الدولية لتفعيل دور الانفاق العام في ترقية سوق العمل.... 26

خلاصة الفصل الأول 29

الفصل الثاني : دراسة تحليلية قياسية لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل

تمهيد 31

المبحث الأول: أدوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية..... 32

المطلب الأول: تحليل السلاسل الزمنية 32

المطلب الثاني: التكامل المشترك (المتزامن)..... 37

المبحث الثاني: قراءة وتحليل لمؤشر الانفاق العام والنمو الاقتصادي ومستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2020)..... 38

المطلب الأول: قراءة وتحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)..... 38

المطلب الثاني: قراءة وتحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)..... 41

المطلب الثالث: قراءة وتحليل تطور معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)..... 43

المبحث الثالث: قياسي أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)..... 45

المطلب الأول: توصيف النماذج..... 45

المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية والسببية للسلاسل الزمنية..... 46

المطلب الثالث: تقدير النماذج الاقتصادية..... 52

خلاصة الفصل الثاني 59

خاتمة 61

فهرس المراجع 65

قائمة الملاحق 70

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	مركبات السلاسل الزمنية	34
(2-2)	تطور النفقات العامة خلال الفترة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	38
(2-3)	نتائج اختبار ADF لمتغير الدراسة (DEP)	48
(2-4)	نتائج اختبار استقرار السلسلة (DEP)	48
(2-5)	نتائج اختبار استقرار السلسلة D-DEP	49
(2-6)	نتائج اختبار ADF لمتغير الدراسة PIB	49
(2-7)	نتائج اختبار استقرار السلسلة PIB	50
(2-8)	نتائج اختبار استقرار السلسلة D-PIB	50
(2-9)	نتائج اختبار ADF لمتغير الدراسة (EMP)	51
(2-10)	نتائج اختبار استقرار السلسلة EMP	51
(2-11)	نتائج اختبار استقرار السلسلة D-EMP	52
(2-12)	نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الاجل الطويل بين (DEP-PIB)	52
(2-13)	نتائج اختبار استقرار بواقي العلاقة المقدرة بين (DEP- PIB)	53
(2-14)	نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الاجل الطويل بين (DEP- EMP)	54
(2-15)	نتائج اختبار استقرار بواقي العلاقة المقدرة بين (DEP-EMP)	55
(2-16)	نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الاجل القصير بين (DEP- PIB)	57
(2-17)	نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الاجل القصير بين (DEP-EMP)	58

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي	18
(2-1)	الانفاق العام و دوره في تحقيق التشغيل الكامل	24
(3-1)	حصة التوظيف في القطاع الحكومي في عينة من دول العالم	26
(1-2)	أشكال السلاسل الزمنية	33
(2-2)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	39
(3-2)	تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	41
(4-2)	تطور حجم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	43
(5-2)	تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (DEP - PIB – EMP)	47
(6-2)	إختبار (JARQUE-BERA)	54
(7-2)	ختبار (JARQUE-BERA)	56

مقدمة

مقدمة:

أخذت مسألة تدخل الدولة في الإقتصاد حيزا هاما في الفكر الإقتصادي، فقد أصبح موضوع الإنفاق العام مقترن بدور الدولة في الإقتصاد وأصبح لابد من تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، حيث يعتبر كل من الإنفاق العام بالإضافة إلى النمو الإقتصادي والتشغيل من أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية، التي تعطينا صورة واضحة عن الوضعية الإقتصادية لبلد ما، كما تعتبر من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات في تغيير الوضع السائد للإقتصاد، خاصة إذا كان هذا الأخير يعاني من خلل ما، لذا كان تحديد العلاقة بين تلك المتغيرات موضع نقاش الكثير من الباحثين في مجال الإقتصاد العام.

والجزائر كغيرها من الدول التي كانت ولازالت عرضة لمختلف الأزمات الإقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بقطاع المحروقات، فكلما تدهورت أسعار البترول في السوق العالمية أو أي انخفاض في قيمته بالدولار يظهر جليا على نشاط مختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية. وعليه لابد من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق الإنفاق العام للحد ومعالجة هذه الأزمات وزيادة الناتج الداخلي الخام، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الإقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الإقتصادي والحد من البطالة والتضخم وغيرها من المشاكل التي تواجه الإقتصاد الجزائري في ظل تحسين الوضعية المالية.

ومن هذا المنطلق تزايد في الآونة الأخيرة الإهتمام بدراسة نظريات الإنفاق العام التي بحثت في آليات الإنفاق العام وكذا علاقته بالنمو الإقتصادي والتشغيل.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

في ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية البحث فيما يلي :

ما مدى تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي والتشغيل خلال الفترة 1990– 2020؟

للإجابة على إشكالية الدراسة يجب طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هو الترابط النظري بين الإنفاق العام وكل من النمو الإقتصادي و التشغيل؟
- ما هو دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي و تحقيق التشغيل الكامل ؟
- هل هناك علاقة سببية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي؟
- هل تؤثر التغيرات الحاصلة في حجم الإنفاق العام على التشغيل؟

فرضيات الدراسة :

- **الفرضية الأولى :**

هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في المدى الطويل.

- **الفرضية الثانية :**

هناك استجابة على مستوى التشغيل للتغيرات الحاصلة في حجم الإنفاق العام في الآجال الطويلة.

هدف الدراسة:

- تحليل أثر الإنفاق على النمو الإقتصادي.
- تبيان آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل.

أهمية الدراسة:

- ✓ إن أساس تطور المجتمع هو النمو الإقتصادي في شتى المجالات، فهو مصدر زيادة الدخل، الاستثمار والاستهلاك، ويساعد في الحد من البطالة.
- ✓ يعتبر من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول.
- ✓ يكتسي موضوع التشغيل في الجزائر أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل في المجتمع، ألا وهي البطالة.

أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الموضوعية:**

- ✓ محاولة منا إثراء هذا الموضوع بالدراسة وخاصة بعد تعرض الإقتصاد الجزائري لعدة تحديات داخلية وخارجية خلال السنوات الأخيرة.
- ✓ أهمية الإنفاق العام ضمن المنظومة الإقتصادية و الإجتماعية.

- **الأسباب الشخصية:**

- ✓ الإهتمام الشخصي بالمواضيع الإقتصادية والإدارية.

حدود الدراسة: يتحدد إطار هذه الدراسة فيما يلي:

- **الجانب الموضوعي:**

يتعلق بمفاهيم الإنفاق العام والنمو الإقتصادي و التشغيل، وكذلك تبين دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل.

- **الجانب الزماني:**

أما الجانب الزماني للبحث فهو محدد بالفترة (1990-2020)، وذلك قصد الإلمام بمختلف المراحل والتحولات التي مر بها الإقتصاد الوطني.

- **الجانب المكاني:**

لقد تطرقت دراستنا الى توضيح أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي والتشغيل في الإقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

لمعالجة الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي الذي يسمح بوصف الأنظمة والمفاهيم الخاصة بالمتغيرات، والمنهج التحليلي القياسي الذي يمكننا من تحليل الأوضاع الإقتصادية والذي إعتمدناه في الجانب التطبيقي بغية قياس أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) بإستخدام طريقة التكامل المشترك بالاعتماد على برنامج **EVIEWS 09**، وإستخلاص النتائج.

الدراسات السابقة:

1 – دراسة بودخدخ كريم (2010): حول "اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، استهدفت الدراسة بتفصيل الجوانب النظرية لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر وطبيعة التأثير في حالة الجزائر في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وأثرهما على النمو الإقتصادي حيث توصل الباحث الى العديد من النتائج. إذ أدت هذه البرامج الى زيادة الطلب الكلي، بالرغم من مساهمتها في عودة الإنتعاش للنمو الإقتصادي في الجزائر، إلا أن مساهمتها في النمو كانت محدودة مقارنة بما أنفق من موارد و أن هذا النمو إقتصر على قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الخدمات.

2 – دراسة بن عزة محمد (2014): حول "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف" دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد – الجزائر،

استهدفت الدراسة تحليل وقياس دور الإنفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)، بإستخدام نموذج الانحدار الخطي الذاتي VAR، توصلت الدراسة الى حدوث صدمة في الإنفاق العام ب 1% خلال السنة الأولى سيكون لها أثر معنوي إيجابي يقدر ب 0.005801% وهذا ما يؤكد ان تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الإقتصادي إيجابي لكن ضئيل، وبالتالي لا يتحقق مضاعف الإنفاق العام في الأجل القصير.

أما الدراسة التي نحن بصدد القيام بها ستقوم بتحليل و قياس أثر الإنفاق العام على كل من النمو الإقتصادي والتشغيل على واقع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020)، وذلك من أجل التوصل لمجموعة من النتائج والتي يمكن مقارنتها مع ما جاءت به النظريات المعتمدة في الدراسة وذلك بإستعمال اختبار التكامل المشترك على واقع الإقتصاد الجزائري.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من مواجهة الصعوبات اثناء إنجازه، أما عن العراقيل التي واجهتنا فهي:

صعوبة الحصول على الإحصائيات والبيانات المستخدمة في الدراسة التحليلية والقياسية لمختلف متغيرات البحث.

هيكل الدراسة:

لتحليل إشكالية البحث وتأكيد أو نفي صحة الفرضيات المتبناة إقتضت الضرورة لتقسيم الدراسة إلى فصلين وسبقت ذلك مقدمة تتضمن شرحا لمراحل البحث وفي النهاية خاتمة عامة تضمنت نتائج الدراسة.

ففي **الفصل الأول**: سنقوم فيه بدراسة وتحليل مفاهيم عامة حول الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الإقتصادي والتشغيل وذلك من خلال تطرقنا في المبحث الأول الى مفاهيم ومبادئ أساسية حول الإنفاق العام واهم ضوابطه وكذا اثاره على متغيرات النشاط الإقتصادي، أما في المبحث الثاني سنحاول تبيين دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال التطرق الى ماهية النمو وإبراز محدداته ثم توضيح العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي بغية إبراز دور الإنفاق العام في تحقي النمو الإقتصادي، أما بالنسبة للمبحث الثالث فسنخصصه لدور الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل وذلك بتبيين ماهية التشغيل ثم محاولة إظهار أليات تأثير سياسة الإنفاق العام على التشغيل.

أما في **الفصل الثاني**: فسنتناول فيه دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، ففي المبحث الأول سنحاول فيه عرض منهجية الدراسة من خلال الطرح النظري للأدوات المستخدمة في الدراسة، أما في المبحث الثاني فسنقوم بقراءة وتحليل لتطور مؤشر الإنفاق العام والنمو الإقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال نفس الفترة، وذلك بالقيام بدراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على كل متغير على حدى. أما المبحث الثالث فسنخصصه لقياس أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي والتشغيل والذي يشمل اختبار العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة اعتمادا على نموذج التكامل المشترك في الأجل الطويل والأجل القصير ثم تقدير النماذج الإقتصادية ومدى صلاحيتها.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق العام وعلاقته بالنمو والتشغيل

تمهيد :

يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية بإعتباره وسيلة تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي ومختلف متغيراته، فالإنفاق العام يؤثر على النمو الإقتصادي و مستويات التشغيل والدخل القومي، ولذلك يقع على عاتق الدولة توجيه الإنفاق العام بشكل يتماشى مع التطورات السائدة في الإقتصاد، فهو يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومستوى أدائها ودورها للوصول الى الأهداف الإقتصادية التي تسعى جل دول العالم جاهدة إلى تحقيقها منها: تحقيق النمو الإقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل.

سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة الإنفاق العام نظريا و إبراز علاقته بكل من النمو الإقتصادي و التشغيل، ذلك من خلال تبيان دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي وكذا تحقيق التشغيل الكامل.

وعلى ضوء ما سبق، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- ✓ **المبحث الأول :** مفاهيم ومبادئ أساسية حول الإنفاق العام.
- ✓ **المبحث الثاني :** دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي.
- ✓ **المبحث الثالث :** دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل.

المبحث الأول: مفاهيم ومبادئ أساسية حول الإنفاق العام:

يعتبر الإنفاق العام من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتطبيق سياستها الإقتصادية. لذا سنحاول التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق العام.

المطلب الأول: ماهية النفقات العامة

1- مفهوم النفقات العامة:

تستخدم الدولة عند قيامها بتنفيذ نفقاتها مبالغ نقدية لتحقيق أغراض النفع العام، وعليه فإن النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام[1].

2- تعريف النفقات العامة :

هنالك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العمومية، نذكر البعض منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

- تُعرفُ النفقة العامة على أنها كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة[2].
- مبلغ نقدي يدفع بواسطه خزانة عامة لإشباع حاجة عامة تحددها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها(مبلغ نقدي) صفه القائم بها(هيئة عامة) وهدفها اشباع الحاجات[3].
- مبلغ من النقود يقوم بدفعه شخص عام لتحقيق نفع عام[4].
- مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد اشباع حاجات عامة[5].
- استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة[6].

إستنادا الى التعريفات السابقة يمكن حصر شرطين اثنين يجب أن يتوفرا في الإنفاق العام ليتصف بالصفة العمومية وهما:

- أن تصدر النفقة عن شخص عام أو جهة عامة.
- ان تحقق النفقة نفعا عاما.

وبالتالي حتى يتحدد مفهوم النفع العام يجب ضبط مفهوم الحاجة العامة التي يمكن تعريفها على أنها الحاجة الجماعية أي الحاجة التي يترتب على اشباعها منفعة جماعية، ويقوم النشاط العام بإشباعها[7] .

---

[1] – طاهر الجنابي، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ص 17.

[2] - حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 37.

[3] - يوسف البطريق، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 17.

[4] - السعيد عبد المولى، "المالية العامة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص 57.

[5] - عبد الكريم بركات، حامد عبد المجيد دراز، "علم المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1971، ص 215 .

[6] - صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978، ص 02.

[7] - رفعت المحجوب، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص 07.

3- أركان النفقات العامة: لقد تميزت النفقة العامة بعدة أركان أبرزها:

3-1- الشكل النقدي للنفقة العامة :

إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا أي تتم في صورة تدفقات، ويترتب على ذلك إبعاد جميع الوسائل الغير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على كل ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع، فالطابع النقدي للنفقة العامة هو كل ما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة مقابل الحصول على السلع و الخدمات، وبذلك كل ما تدفعه الدولة بصورة عينيه كتقديم خدمات دون مقابل كالإعفاء من سداد الأجور..... نفقات عامة[1].

3-2- صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد هيئاتها:

وهي تشكل نفقات الهيئات المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشروعات العامة، ولا يمنع من ذلك أن هذه المشروعات تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، لأن ذلك لا يزيل عنها صفتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الأهداف الإقتصادية، وعلى العكس من ذلك لا تعتبر النفقة العامة تلك التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة حتى ولو كان المقصود منها تحقيق نفع عام، فالتبرعات التي يقدمها أفراد المجتمع لإنشاء المستشفيات أو المدارس لا تعد من النفقات العامة، وللتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة اعتمد الفكر المالي على معيارين أساسيين هما:

3-2-1- المعيار القانوني والإداري:

ويعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة أو الشخص القائم بالإنفاق، وفقا لهذا المعيار فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص كالأفراد والشركات والجمعيات الخاصة، ويستند أصحاب هذا الرأي الى إختلاف طبيعة نشاط القانون العام عن طبيعة نشاط الشخص المعنوي الخاص، ويرجع هذا الاختلاف إلى أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف الى تحقيق المصلحة الجماعية العامة، ويعتمد في ذلك على القوانين والقرارات الإدارية، بينما يهدف نشاط الشخص المعنوي الخاص إلى تحقيق المصلحة الفردية الخاصة التي تعتمد على التعاقد ومبدأ المساواة بين المتعاقدين[2].

3-2-2- المعيار الوظيفي:

يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة الإقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وبناءا على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة. فالنفقات التي تقوم بها الدولة أو

---

[1] - محمود حسين الوادي، زكاري أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2007، ص ص 118- 119.

[2] -خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005 ، ص 56.

الأشخاص العامة وتشمل نفقات الأفراد تعتبر نفقات خاصة، وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخواص التي تفوضهم الدولة إلى استخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات نتيجة استخدام لسلطتها السيادية. وبناءا على هذا المعيار فإن ما يعتبر من النفقات العامة قد لا يصدر من أشخاص القانون العام، وما يعتبر من النفقات الخاصة قد لا يصدر من أشخاص القانون الخاص[1].

3-3- الهدف من النفقة العامة تلبية الحاجة العامة:

تكتمل مشروعيه النفقة العامة عندما يهدف الى تحقيق واشباع حاجة من الحاجات العامة، وهنا يعني أنه لا تندرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تستهدف مصلحة خاصة للأفراد، وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد في تحمل الأعباء العامة كالضرائب يقابل بتساويهم في الانتفاع من النفقة العامة للدولة ، أما غياب العدالة فيفقدها مشروعيتها[2].

4-خصائص النفقة العامة:

4-1- النفقة العامة مبلغ نقدي:

لكي تحصل الدولة على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، يجب عليها إنفاق مبالغ نقدية، وبالتالي فإن كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعملية الإنتاج أو المنح والإعانات والمساعدات بمختلف أشكالها لكي يعد من قبيل النفقات العامة و يجب أن يتخذ الصفة النقدية[3].

ولا تعتبر من النفقات العامة تلك الوسائل الغير النقدية التي تتخذها الدولة أو إحدى هيئاتها من أجل الحصول على كل ما تحتاجه أو المساعدات العينية التي تمنحها[4].

4-2- النفقة العامة تصدر من شخص عام :

تتولى الدولة عملية انفاق النفقة العامة والدولة تشمل الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة وغيرها من الأجهزة الحكومية التي تُرْصَد لها اعتمادات مالية من موازنتها فتقوم بإنفاقها بغرض تقديم خدمات للمواطنين[5].

---

[1] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "المدخل الحديث في اقتصاديات الموارد العامة"، دار المناهج، الأردن، الطبعة الاولى، 2005 ، ص 34.

[2] - سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة، (النفقات العامة، الإيرادات، الميزانية...)"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص ص 32-33.

[3] - محمد جامع، "علم المالية العامة"، ج1، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص 52.

[4] - محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلا، "المالية العامة"، دار العلوم، عنابة، 2005. ص 32.

[5] - محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، ط9، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2005، ص 522.

وبالتالي لا تعتبر النفقة من باب النفقات العامة إلا إذا صدرت عن الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية، بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، وأن ما يقوم به الأفراد من إنفاق حتى ولو كان بغرض تحقيق نفع عام لا يدخل في إطار النفقات العامة[1].

4-3- النفقة العامة تحقق نفع عام:

يجب أن يكون الغرض من النفقة العامة إشباع الحاجات العامة، وبالتالي فإن تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة هو المبرر الأساسي للنفقة العامة. ويرجع هذا العنصر إلى مبدأ العدالة بين جميع الأفراد. فإن كان الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب، فمن الطبيعي أو بالأحرى من الواجب أن يتساووا في الإنتفاع من النفقة العامة.

5-تقسيم النفقة العامة:

ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوعها و تزايدها واختلاف أثارها، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تقسيم هذه النفقات إلى أقسام متميزة، وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم أغراضا متعددة أبرزها:

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج.
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية.
- خدمة أغراض المحاسبة والمراجعة و المراقبة والاعتماد.
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها.
- تمكين المجلس النيابي والرأي العام في إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة.

ويمكن تقسيم هذه النفقات العامة من الوجهة الإقتصادية إلى :

5-1- من حيث الأغراض المباشرة لها :

و تنقسم إلى ثلاث نفقات أساسية .

5-1-1- نفقات إدارية: تتعلق بتسيير المرافق العامة واللازمة لتحقيق الدولة وتشمل نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي.

5-1-2- نفقات إجتماعية : تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد[2].

---

[1] - محرزي محمد عباس، "إقتصاديات المالية العامة، (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة...)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 52.

[2] - سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 33-35-38.

5-1-3- نفقات اقتصادية: وتشمل أموال مخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل: الاستثمارات في المشاريع الإقتصادية المتنوعة، المنح، الإعانات، النفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل ومشاريع البنيه التحتية[1].

5-2- من حيث تاثيرها على الإنتاج الوطني: تنقسم حسب هذا المعيار إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية

5-2-1- نفقات حقيقية: ونعني بالنفقات الحقيقية تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال انتاجية كالأجور وأسعار السلع و الخدمات والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية التقليدية والحديثة، إلى جانب النفقات الاستثمارية او الرأسمالية.

5-2-2- نفقات التحويلية: وهي نفقات يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية المرتفعة الأجر إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل[2].

5-3- من حيث التقسيم الدوري : تنقسم حسب هذا المعيار إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية:

5-3-1- النفقات العادية : هي التي تحدد سنويا على اساس معيار تكرارها الدوري، فترد في كل ميزانية من ميزانيات الدولة العادية كل عام وبطريقة منتظمة كمرتبات الموظفين ونفقات صيانة المباني العامة والطرق والمواصلات العامة، ولا تعنى بدورية النفقة وتكرارها كل عام في الميزانية بنفس المبلغ.

5-3-2- النفقات غير العادية: وهي النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية كل سنة، كنفقات الحروب ونفقات محاربة الأوبئة الطارئة كوباء الكوليرا، ونفقات إغاثة منكوبي الكوارث الطبيعية كمنكوبي الزلازل والأعاصير والفيضانات غير العادية[3].

5-4- من حيث نطاق السريان الإقليمي: تشتمل على نوعين نفقات مركزية و نفقات لامركزية :

5-4-1- النفقات المركزية: وهي نفقات تسري على كافة أفراد الشعب بالدولة، وتظهر في ميزانية الدولة من خلال قانون المالية[4].

5-4-2-النفقات اللامركزية: وهي النفقات الموجهة لصالح سكان إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة تبعا للتقسيم الإداري للدولة (لواء، محافظة، بلدية،..)، ويتولى هاته النفقات المجالس والهيئات المحلية، وبالتالي تتحمل أعباءها الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة أو البلدية بالدرجة الأولى، ومن ثم تساهم بقسط معين من ميزانية الدولة[5].

---

[1] - محمود حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121.

[2] - محرزي محمد عباس، "إقتصاديات المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73.

[3] - علي زغدود، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2011، ص 22.

[4] - محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلا، "المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[5] - طارق الحاج، "المالية العامة"، دار بهاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 1999، ص 125.

المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه:

لابد أن ندخل في إعتبارنا ضرورة وجود أساليب وصورة للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون اسراف أو تبذير وأن تتم مراعاة هذه الضوابط وبهذا نكون قد وصلنا إلى ترشيد الإنفاق العام أو الحجم الأمثل اقتصاديا.

1- ضوابط الإنفاق العام:

1-1- **ضابط المنفعة:** يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين بتحقيق أكبر منفعة ممكنة، ويعتبر هذا الضابط القديم في الفكر الإقتصادي محل اتفاق بين الكتاب سواء التقليديين أو الحديثين.

وضابط المنفعة أمر منطقي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها. وبذلك فإن تدخل الدولة في الإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له.

ولتحديد المنفعة العامة خاصة بسبب تعسر قياس أثر النفقات العامة بدقة باعتبار أنها تشكل أثار ظاهرية وأخرى غير ظاهرية يتعين وضع ضوابط دقيقة، وإن كان من الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد:

- **العامل الأول:** مقدار الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل القومي.
- **العامل الثاني:** كيفية توزيع الدخل القومي على الأفراد.

1-2- ضابط الاقتصاد في النفقات:

يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة، فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى أدنى حد ممكن. ولذا يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو اسراف، وبعبارة أخرى يعني هذا الظابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات[1].

1-3- ضابط الترخيص والتقنين:

ويتمثل في تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة، ففيما يتعلق بتقنين القواعد الاجرائية للإنفاق العام فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات عامة او إجرائها فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق وتوضح خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها وينجم عنها فعلا النفع العام التي تستهدفه، وعليه فإن تقنين النشاط المالي والإنفاقي للدولة يقتضي أن تكون نفقاتها العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على

[1] - سوزي عدلي ناشد،"الوجيز في المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات، الميزانية..)"، مرجع سبق ذكره، ص ص 51- 52.

النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى، ويقصد بالرقابة تلك الانشطة التي تركز على تحديد النتائج المحققة ومقارنتها بالمخطط في سبيل حصر الانحرافات والوقوف على أسبابها ومن ثم علاجها، ويمكن أن تأخذ الرقابة على الإنفاق العام ثلاثة أشكال[1]:

1-3-1- الرقابة الإدارية:

وهي تلك الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبالغ إلا إذا وردت في الميزانية العامة في حدود الاعتماد المقرر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق (Contrôle à priori).

1-3-2- الرقابة السياسية (البرلمانية):

وهي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية، ودور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة، بل يتوسع أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه.

1-3-3- الرقابة المحاسبية:

وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة ، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني وفيما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو بعد عملية الصرف[2].

2- العوامل المؤثرة في الإنفاق العام:

إن ازدياد حجم النفقات العامة يخضع لمجموعة من الاعتبارات والعوامل التي لها دور مهم في كمية الإنفاق وأنواعه وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية:

2-1-دور الدولة:

ازداد حجم الإنفاق نتيجة تنويع وتوسيع دور الدولة ووظائفها التداخلية في كافة المجالات، فحجم الإنفاق يختلف اتساعا وضيقا باختلاف طبيعة النظام السياسي، وما يهدف إليه من أغراض وباختلاف درجة النمو الإقتصادي والاجتماعي، وفيما إذا كانت الدولة مسؤولة عن التوازن الإقتصادي والاجتماعي كما هو في الدولة المتدخلة ، ويختلف أيضا حجم الإنفاق في الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا وإداريا عنه في الدول الأقل تقدما.

[1] - زاهر عبد الرحيم عاطف، "الرقابة على الأعمال الإدارية "، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ، 2009، ص 77.

[2] - محرزي محمد عباس، "إقتصاديات المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-86.

لذلك فإن دور الدولة يعتبر عاملا حيويا في تحديد حجم الإنفاق العام، وبالتالي في تحديد الأعباء، (فكلما اتسعت وظائف الدولة و تنوعت ازدادت النفقات العامة و تنوعت تبعا لذلك).

2-2- العوامل الإقتصادية (الوضع و النشاط الإقتصادي):

يلعب الإنفاق العام دورا مهما وأساسيا في احداث التوازن الإقتصادي والتأثير على الوضع الإقتصادي، حيث أن العلاقة بين مستوى النفقات العامة و النشاط الإقتصادي هي علاقة طردية، فأي زيادة في نمو النشاط الإقتصادي تؤدي إلى الزيادة في النفقات العامة، فكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر[1].

المطلب الثالث: آثار الإنفاق العام على متغيرات النشاط الإقتصادي:

1- الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العامة :

من أهم المتغيرات الإقتصادية الرئيسية للاقتصاد والتي تؤثر عليها النفقات العامة هي الإنتاج الوطني والاستهلاك.

1-1- آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني:

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد امكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد، فالعلاقة بين النفقات وحجم الطلب الكلي تتوقف على حجم النفقة ونوعها. وبصوره أدق، فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع و الخدمات، بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها.

ومن جهة اخرى يرتبط اثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والتشغيل، وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجه النمو في البلاد النامية.

وفي الحقيقة إن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني، ولتبيان أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية يتعين علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة.

1-1-1- النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية

تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد ، وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الاموال العينية التي تستعمل للاستثمار، وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية للاقتصاد الوطني، و قد تقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج.

[1] - أعاد حمود القيسي، "المالية العامة و التشريع الضريبي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 50-51.

1-1-2- النفقات الاجتماعية:

تشمل النفقات التحويلية و النفقات الحقيقية التي تهدف الى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية ولهذا النوع من النفقات آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينية.

1-1-3- النفقات العسكرية:

يؤثر هذا النوع من النفقات بالسلب على الدول النامية التي تعتمد في إعداد جيوشها ومعداتها على الدول الصناعية ، مما يؤدي الى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها والذي يسبب اضطرار الدولة إلى صرف جزء كبير من العملات الأجنبية في أغراض التسليح من الخارج.

وتتأثر النفقات العسكرية بالأوضاع الإقتصادية السائدة في الدولة، فعندما يصل اقتصاد الدولة إلى مرحلة التشغيل الكامل، فإن النفقات الحربية لها أولوية على كافة النفقات الأخرى لكونها تمثل أساس الدفاع عن سيادة الدولة ضد أي غزو خارجي.

أما في حالة نقص التشغيل فإن النفقات الحربية والفروع الإنتاجية الأخرى تتوقف وبالتالي تنتقل إلى تشغيل العمال العاطلين والقضاء على البطالة[1].

1-2-آثار النفقات العامة على الاستهلاك :

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات او أجور وتخصص نسبة كبيره منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وسنتعرض لكل نوع من هذه النفقات على حدة.

1-2-1- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العمومي:

يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء السلع أو من مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الاجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي أو لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والاثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارات...إلخ، وهي لا تؤثر على حجم الاستهلاك.

1-2-2- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد :

من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات واجور او معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها، وبطبيعة الحال فإن الجزء الاكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.

[1] - محرزي محمد عباس، "إقتصاديات المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 100-103.

وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة الى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم دخول الأفراد ومنه زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره الى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف[1].

2- الآثار الإقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.

للنفقات العامة آثار اقتصادية مباشره تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الإقتصادية بأثر المضاعف و المعجل.

ويطلق على أثر المضاعف الاستهلاك المولد كما يطلق على اثر المعجل الاستثمار المولد، ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل، وبمعنى أوضح، فإن النفقة العامة لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف ، ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج وعلى الاستهلاك بصورة غير مباشرة، وسنتطرق لأثر النفقات العامة من خلال أثري المضاعف والمعجل على النحو التالي.

2-1- أثر المضاعف (Effet du multiplicateur):

يشير المضاعف في التحليل الإقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولد عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك، واذا كانت نظرية **كينز** اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار، بل وكذلك الاستهلاك و الإنفاق العام والتصدير[2].

ولتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزءا منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية، أو ريع لصالح الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزءا من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة، ويقومون بإدخار الباقي وفقا للميل للحد للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى، وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار.

وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج- الدخل- الاستهلاك- الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك تسمى بالمضاعف[3].

---

[1] - محرزي محمد عباس، "إقتصاديات المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 103-104.

[2] - Ahmed Silem : « Encyclopédie de l'économie et de la gestion » , Hachette ; 1994, P 73.

[3] - محمد دويدار، "دراسات في الاقتصاد المالي"، منشأة المعارف، مصر، 1985، ص 125.

2-2- أثر المعجل (Effet du l'accélérateur):

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الإقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

وحقيقة الأمر أن زيادة الدخول كما رأينا يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مندفعين إلى زيادة انتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من المعدات والآلات اللازمة لاستمرار السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة اكبر.

ومما هو جدير بالذكر أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدئي المضاعف والمعجل، كما ان أثر المعجل شأنه في ذلك شأن أثر المضاعف يختلف من قطاع صناعي لآخر[1].

المبحث الثاني : دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي

تهدف الدولة الى تحقيق نسبة كبيرة من معدلات النمو الإقتصادي من خلال استخدام آليات ووسائل وسياسات مختلفة أهمها السياسة النقدية والسياسة المالية و بالأخص سياسة الإنفاق العام، حيث أن السياسة الإنفاقية هي أداة للدولة من أجل التأثير في النشاط الإقتصادي لتحقيق متطلبات التقدم ودفع عجلة التنمية.

المطلب الأول : النمو الإقتصادي، تعريفه، محدداته.

1 – تعريف النمو الإقتصادي :

يعتبر النمو الإقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ولقد تعددت تعاريف النمو الإقتصادي بتعدد المفكرين وبتعدد المدارس الإقتصادية ويمكن سرد بعض التعاريف كالتالي :

يعرف **فيليب بيرو** النمو الإقتصادي بأنه : " هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي "

أما **كوسوف** فيقول : "إن النمو الإقتصادي هو التغيير المسجل في حجم النشاط الإقتصادي" [2]

أما الإقتصادي الأمريكي **كوزينتس** فيعتبره : "إحداث أثر الزيادات المستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الإستثمار في رأس المال المادي والبشري هو المصدر الأساسي للنمو الإقتصادي"

---

[1] - سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص ص 39-40 .

كما أن **سيمون كازنت** يعرف النمو الإقتصادي بأنه : "إرتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانية المتنامية والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها" .[1]

وكتعريف شامل للنمو الإقتصادي: فهو الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد بالإعتماد على عناصر الإنتاج، أي يتمثل في الزيادة المحققة في الإنتاج على المدى الطويل لإنتاج البلد.[2]

2- محددات النمو الإقتصادي :

لا توجد هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الإقتصادي، ومع ذلك فهناك محددات معينة تلعب دورا مهما في المحاولات الرامية إلى تطوير مثل هذه النظرية من أهم هذه المحددات ما يلي:

2-1 العمل:

يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل المتمثلة في نسبة الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل مما يعني إرتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحسين تركيبة العمال.

2-2 تراكم رأس المال:

يعتبر سلعة تستخدم في إنتاج سلع و خدمات أخرى و ينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لإستثماره مستقبلا حتى يتم توسيع الإنتاج، فهو يمثل بذلك الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني، إذن فتراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الإدخار، أي مجمل ما لا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي.

2-3 التقدم التقني:

هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة و التي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة أو من نوعية أحسن، فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي حيث يفرض في الواقع تغير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه مدعو لتحسين و تطوير الأداء

[1] جلال خشيب، "النمو الاقتصادي (مفاهيم ونظريات) "، شبكة الالوكة، 2014، ص ص 2-3.

[2] مصطفى يوسف الكافي، "مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي"، ألفا للوثائق، الجزائر، 2018، ص447.

الإقتصادي. كما يمكن تعريفه على أنه "السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان ". [1]

2-4 كمية ونوعية الموارد الطبيعية :

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الإقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعة: درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن المياه الغابات...الخ، ويعتقد بعض الإقتصاديين بأنه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعة، فالموارد التي زودتنا بها الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع، إلا إذا استطاع الانسان أن يستغلها لتحقيق الأهداف والغايات الإقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وعندما يحدث ذلك، فإن الموارد عندئذ ستفقد تسميتها الطبيعية وتصبح كأنها من صنع الإنسان.

2-5 عوامل بيئية :

لا يحدث النمو الإقتصادي في أي بلد في فراغ، فالنمو الإقتصادي يتطلب توفر مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية والإقتصادية ويعني أنه لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، وإستقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الإقتصادي.[2]

المطلب الثاني : العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي.

هناك علاقة تبادلية بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي، وقد تكون هذه العلاقة سالبة أو موجبة، حيث إختلفت الدراسات في ذلك نتيجة إختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد طبيعة هذه العلاقة.

1 – العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي :

أشار «**كنوب**» (1990) في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة (1970) إلى سنة (1995) إلى أن الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بإنخفاض حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الإقتصادي والرفاهية و هذا ما أكده أيضا «**فولستر و هنركسون**» (2001، 1999) في دراسة إمتدت في نفس الفترة، و نفس النتيجة توصل إليها «**بارو**»(1991) في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985، مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي المحلي، و توصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة

[1] إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، دار وائل، عمان، 1999، ص37.
[2] حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط1،دار وائل للنشر،الاردن، 2006، ص ص 274-275.

تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد، ومن جهته يؤكد « **قوساه** » من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1985 ، بأن نمو حجم القطاع العام في الاقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي، وأن الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي.[1]

وعموما فإن أهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي هي:

1-1 تكلفة التمويل : إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك ، لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها أثار سلبية على الاقتصاد المحلي ،فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الإدخار و من ثم إنخفاض الاستثمار بشكل يوحي إلى إنخفاض الإنتاجية في الاقتصاد، كما أن اللجوء إلى الاقتراض يؤدي إلى إرتفاع معدلات الفائدة و إزاحة القطاع الخاص، أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم وبالتالي فإن أول هاجس تواجهه الزيادة في الإنفاق العام هو مصدر التمويل الذي يطرح أثار سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه .

1-2 أثر الإزاحة : إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي اقتصاد ما هو إلا أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الإقتصادي و ذلك بحكم ندرة الموارد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي وذلك بسبب إنخفاض فعالية و كفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

1- 3 تكاليف الإعانات: تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الإقتصادي، إذ أن إعانات الفيضانات و الزلازل تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين و تطوير نوعية البنايات و الطرق حيث إن نفسية الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها و هذا ما يؤدي إلى سلبية ذلك النوع من الإنفاق العام في التأثير على النمو الإقتصادي.

1-4 عدم الكفاءة: يعتبر الإنفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث أن الدولة و رغم توفيرها لخدمات الصحة ، التعليم والنقل إلا أن القطاع الخاص يمكنه توفيرها بجودة وكفاءة أعلى وبتكلفة أقل، حيث أن القطاع الخاص والرغبة في التوسع و المنافسة يؤدي إلى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام.

[1] بودخدخ كريم، "اثر سياسة الانفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة جزائر (2001-2009)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2009-2010، ص ص 173-174.

1-5 غياب الإبداع والابتكار: إن أهم عنصر يفتقده النشاط الإقتصادي للقطاع العام هو الإبداع والابتكار سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو لنوعية المنتجات، وذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري و التكنولوجي بشكل ينعكس سلبا عن النمو الإقتصادي.

2- العلاقة الموجبة بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي :

يؤكد «**رام**» (1986) بأن القطاع العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الإقتصادي، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف الناتج المحلي الخام على أنه مجموع الناتج من القطاع العام و الناتج من القطاع الخاص، كما أن «**أشاور**» (1990) يشير إلى أن الإنفاق العام وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي ، أما« **أليكسيو**» (2009) في دراسة له حول 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2005، فقد أكد على أن الإنفاق العام على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي ، وهو بذلك يوافق ما جاء به من قبل **أشاور** (1990).[1]

ومن جهة أخرى فإن العديد من الإقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي له حدود ولا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام حيث يشير « **شيهي**» (1993) إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15% أما إذا تتجاوز 15% فإن ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي و ذلك كما هو مبين في الشكل البياني رقم (1-1):

[1] بودخدخ كريم، "اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2009-2010، ص 175.

الشكل البياني (1-1) : العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي

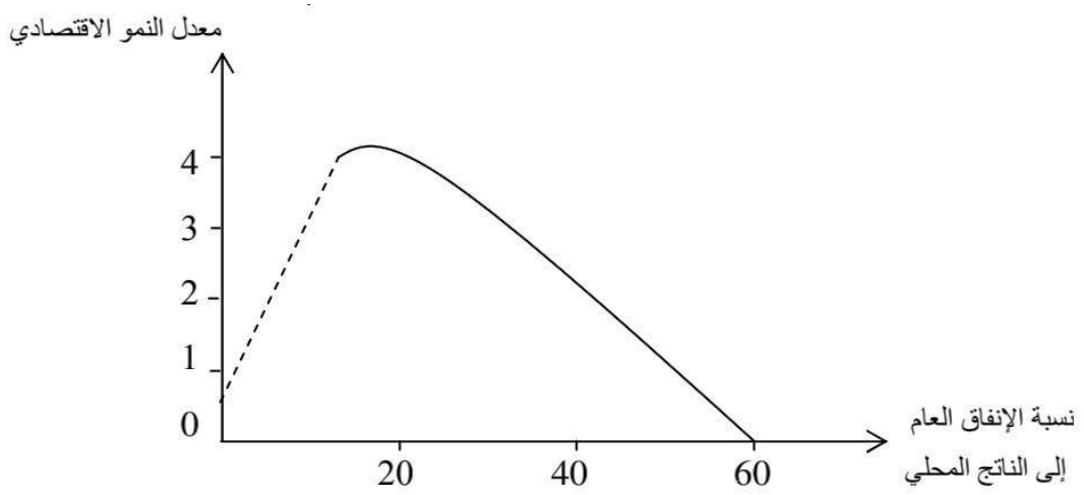

المصدر : بودخدخ كريم، "اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)"، مرجع سبق ذكره، ص 175.

يظهر لنا من الشكل السابق أنه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الإقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر، لأن الاقتصاد بحاجة إلى بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الإتصالات، حماية الملكية، الدفاع عن ملكية الأفراد والمؤسسات وتنظيم للسوق وفق قوانين وأنظمة محددة، وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدأ في الإرتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الإقتصادي كلما إرتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الإقتصادي الذي يقابله حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي حوالي 15%، وبعدها فإن أي إرتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي يفوق 15% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الإقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي.

ويظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي، و تكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي وعموما فإن أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة ومنها : الكفاءة التكنولوجية ، المقدرة التنظيمية والتخصص الإنتاجي، و يتأثر كذلك بفترة الدراسة و المتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.[1]

[1] بودخدخ كريم، "اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)"، مرجع سبق ذكره، ص176 .

المطلب الثالث: إبراز دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي

لقد أسهم التحليل الكينزي بحظ وافر في تحليل دور النفقات العامة في إحداث النمو الإقتصادي، وهو ما أصطلح عليه بالآثار الإقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل، ويطلق عليها كذلك " بأثر المضاعف " و"أثر المعجل".

1- أثر المضاعف " Effet de multiplicateur " :

إن فكرة المضاعف – التي طورها **كينز** – كان ثمرة بحث الانجليزي Richard Khan سنة 1931، والذي يعتبر أول من أدخل هذه الفكرة للنظرية الإقتصادية[1]، من خلال مقال له بعنوان "العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة" سنة 1931 [2] والتي يؤكد بمقتضاها حتمية إلتزام الحكومة بتوفير البنى التحتية من أجل مضاعفة حجم التشغيل.

لقد وضح **كينز** أن المضاعف هو ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الإنفاق الاستهلاكي أحد عمليات المضاعف[3].

وهو يعبر عن الزيادة في المداخيل والإنتاج (ΔY) الناتجة عن إرتفاع مبالغ النفقات العمومية (ΔG) بحيث أن تغطية هذه النفقات يكون عن طريق الموارد الجبائية[4]، وبمعنى آخر فإن فكرة المضاعف تعبر عن عدد المرات التي يتضاعف بها استثمار مبدئي لتحقيق زيادة كلية في الدخل القومي[5].

وإذا كان تركيز Richard Khan على مضاعف التشغيل، ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي إلا أن الفقه الإقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل كذلك الاستهلاك، والإنفاق العام، والتصدير، ويمكن من خلاله تقييم فعالية السياسة المالية لذلك نستعين بما جاء به كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الإستدلال على شكل علاقة جبرية[6]: $\Delta Y = K^* \Delta I$

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، " أسس المالية العامة "مرجع سبق ذكره، ص99.

[2] Jean-José Quilés et autres, " Macroéconomie : cours, méthodes, exercices corrigés ", 2éme édition,Bréal édition, 2006, P148.

[3] Gregory Mankiw, Mark Taylor : economics," Thomson learning edition " , England, 2006, P421 .

[4] A.Samuelson, " les Grands Courants de la pensée économique – OPU – Alger " , 1993, P475-476.

[5] وحيد مهدي عامر، " السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي – النظرية والتطبيق" ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2010 ص124.

[6] ب. برنييه وأ. سيمون، " أصول الاقتصاد الكلي "، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989 ،ص 163

حيث أن :

- ΔY : يعبر عن التغير في الدخل.
- ΔI : يعبر عن التغير في الاستثمار.
- K : معامل المضاعف.

2- أثر المعجل " Effet d'accélérateur ":

يعبر مصطلح "المعجل" في التحليل الإقتصادي عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل[1].

فالمعجل يبين أثر تغير الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي: $\Delta C/\Delta Y$

وخلاصة ما تقدم أن هناك علاقة وطيدة تربط أثر كل من المضاعف والمعجل، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في دراسة الآثار التراكمية في كل من الدخل والاستهلاك والاستثمار، التي يحدثها الإنفاق العام الأول، وكذلك مصدر تمويل الإنفاق العام، والمتتبع لهذا الموضوع يتفق مع الرأي القائل أن مبدأ المضاعف والمعجل يتلائم مع الظروف الإقتصادية السائدة في الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية وذلك نظرا لتطور الجهاز الإنتاجي بها وسرعة تحفيزه[2].

[1] سوزي عدلي ناشد، " الوجيز في المالية العامة "، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، " أسس المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 103.

المبحث الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل.

يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق العام بصفة خاصة، وتظهر أهمية سياسة الإنفاق العام في تأثيرها على مستوى التشغيل بمدى مساهمتها في الإفادة في الموارد الإقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج.

المطلب الأول: مفاهيم نظرية حول التشغيل

1- تعريف التشغيل: أهميته وأنواعه

1-1- تعريف التشغيل:

يكمن تعريف التشغيل على أنه ذلك الذي يستدعي تحديد يد عاملة مؤهلة وكفؤة ودعوة الأفراد المترشحين لوضع طلباتهم لملء تلك المناصب الشاغرة[1].

هو توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الإقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي عدد من طلبات العمل من القوة العاملة ويشمل عنصر العمل في كل أشكال الجهد الإنساني في سبيل الانتاج سواء كان ذهنيا أو جسديا، ويشمل الافراد الذين هم في سن العمل ولديهم وظائف[2].

1-2- أهمية التشغيل:

تكمن أهمية التشغيل فيما يلي:

- زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع ويستمتع بها وذلك بزيادة القوى الإنتاجية.
- تأمين الفرد ضد العوز ودعم الثقة في المستقبل، وهذا المعنى هو الذي يكمن وراء حق العمل والذي تتضمنه دساتير بعض البلدان.
- القضاء على فوارق العنصرية او إضعافها وتحقيق المساواة بين الأفراد وذلك يسبب اشتداد الطلب على العمل من جانب أصحاب العمل.
- العمل يمهد الطريق للتنمية الإقتصادية والاجتماعية أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل.

[1] - Belanger, « Gestion des ressources humaines », Guetan morin, Editeur, 1982, p 83.

[2]- محمد نديم بساطة، "الاقتصاد السياسي"، مديرية المكتب والمطبوعات الجامعية، مكتب الشرق ، حلب، ط1، ص 50.

- التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن الاستفادة التامة من مقدرات البشرية في مجال فرص الدخل والثروة[1].

1-3- أنواع التشغيل:

1-3-1- التشغيل الكامل:

التشغيل الكامل في معناه الواسع يتمثل في الاستعمال الأمثل لعوامل الانتاج، بصيغة أخرى الاستعمال الذي يسمح بالحصول على أكبر إنتاجية ممكنة، مما يستلزم اخضاع عوامل ووسائل الإنتاج هاته[2]، أما التشغيل الكامل في معناه الضيق فإنه يتمثل في التشغيل الكامل لليد العاملة وهو المعنى الأكثر استعمالا ويتمثل في تخفيض البطالة الى البطالة الإرادية اللازمة للسير الحسن لسوق العمل ، ومن الناحية العملية والواقعية لا يمكن الوصول إلى مستوى الاستخدام الكامل ، بل هناك دائما معدل طبيعي للبطالة والذي يتراوح ما بين 5% و 6% من إجمالي اليد العاملة القادرة على العمل.

كما يعرف التشغيل الكامل على أنه الحالة التي يكون فيها عمل لكل العمال المتاحين والذين يرغبون في العمل، وهذا يعني انه من الوظائف بقدر ما يوجد من العمال، لأنه توجد وظائف شاغرة بقدر ما هناك من عمال ليسوا في وظائفهم.

هذا المفهوم هو مفهوم نظري لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع، حيث أن العمالة الكاملة ليست كاملة تماما، كي تكون العمالة الكاملة هدفا عمليا يمكن إدارته يجب ان نعرف اللاعمالة بطريقة تتيح للأشخاص غير القادرين وغير الراغبين في العمل[3].

1-3-2- التشغيل الدائم :

هو علاقة عقد العمل غير المحدود بين العامل وصاحب العمل.

1-3-3- التشغيل المتقطع:

هو تلك العلاقة المحدودة زمنيا والناجمة عن عقد عمل بين العامل وصاحب العمل، ويظهر بصفة عامة في القطاع الزراعي لأنه مرتبط بمواسم الزراعة وبصفة أقل حدة في القطاع الخدمي وهذا تبعا لحاجة المؤسسات الانتاجية[4].

---

[1]- هرقون تفاحة، "فعالية الإنفاق الحكومي في التأثير على أداء سير سوق العمل حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية، جامعه وهران 2، 2022، ص 129.

[2] -Generaux J, « Politiques économiques », Edition Seuil ; Paris, 1996, P 05.

[3]- حاجي فاطمة، " سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية"، الملتقى الوطني يومي 13-14 افريل بجامعة محمد خيضر ، بسكرة، كلية الحقوق السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.

[4] - هرقون تفاحة، "فعالية الإنفاق الحكومي في التأثير على أداء سير سوق العمل حالة الجزائر"، ص 130.

المطلب الثاني : الطرح النظري لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل

إن أثر الإنفاق العام على التشغيل يقصد به مدى مساهمة هذا الإنفاق في الإستفادة من الموارد الإقتصادية المتاحة (سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية أو البشرية أو الطاقة الإنتاجية أو الموارد المالية) أقصى إستفادة ممكنة بحيث تحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) من هذا المنطلق تعرضت عدة أفكار وتجارب لدور الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل على النحو التالي:

1 – التوجه الكينزي لدور سياسة الإنفاق العام في تحفيز الطلب الكلي من أجل تحقيق التوظيف الكامل:

تلعب سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الإقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها الفعال على مستوى التشغيل، حيث تتعرض نظرية كينز إلى تحليل مشاكل الدول في مجال مكافحة البطالة. ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وبالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الإقتصادية التي تهدد الاستقرار الإقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب :

– ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

– وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

لقد حدد كينز أسباب البطالة واقترح حلولا لعلاجها وانتهى إلى رفض الاعتقاد السائد في الفكر التقليدي من أن العرض هو الذي يخلق الطلب ، وأن الحل الوحيد لعلاج مشكل البطالة هو زيادة الإنفاق العام لمواجهة انخفاض الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج و وإرتفاع مستوى العمالة ، بالإضافة إلى أن الجهاز الإنتاجي يجب أن يكون مرن بالدرجة التي تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكامل.

فإذا كان الطلب الكلي في حالة اقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التوظيف الكامل، فإنه توجد نسبة عالية من البطالة نتيجة قصور الطلب الكلي وعند مستوى التوظيف الكامل يكون مستوى الدخل مرتفعا، وأن المستوى الأول للطلب (C+ I + G1) يخلق مستوى توازن فعلي مقابل مستوى دخل معين، أي أن هناك فجوة إنكماشية بين مستوى الطلب الكلي الفعلي والمستوى المقابل لمستوى التوظيف الكامل تعادل المسافة بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي مقابل مستوى التوظيف الكامل.[1]

[1]– بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2014–2015، ص ص 168–169

بمعنى آخر نحن أمام عجز في الطلب الكلي، وتتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع حدوث المشاكل الإقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الإقتصادي بإستخدام السياسة المالية. وأهم أداة في ذلك هي الإنفاق العام.

فزيادة الإنفاق العام تعتبر من أهم الأدوات لتحفيز الطلب والخروج من حالة عجز الطلب الكلي مع الإبقاء على الضرائب ثابتة، ويمكن توضيح ذلك من الشكل البياني (1-2):

الشكل البياني (1-2) : الإنفاق العام ودوره في تحقيق التشغيل الكامل

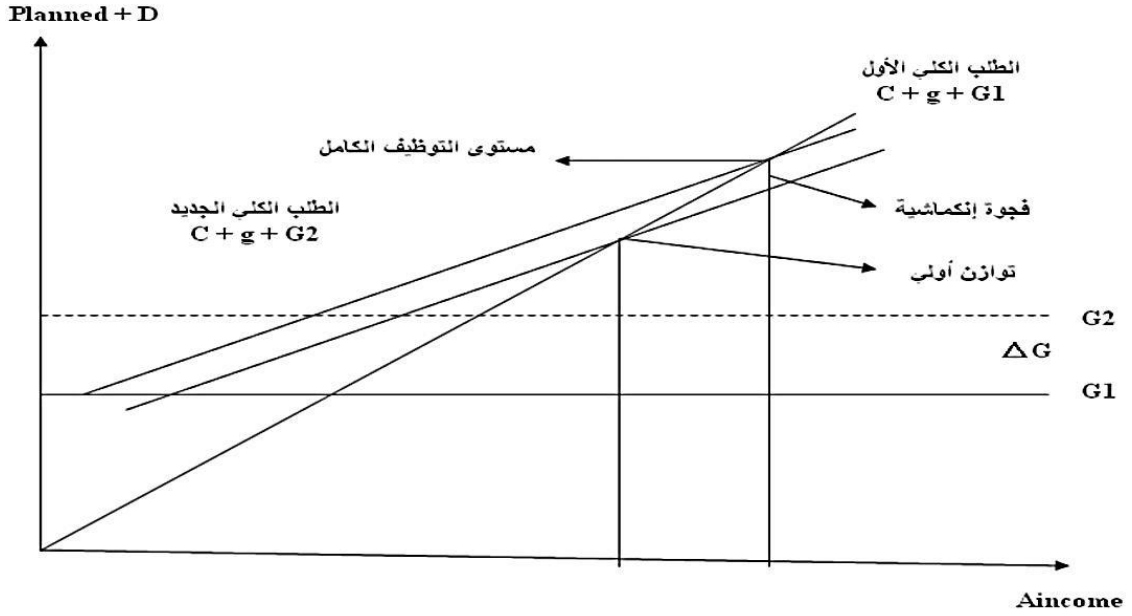

المصدر: بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، مرجع سبق ذكره، ص 170

والملاحظ أن زيادة الإنفاق العام من طرف الدولة بغرض توسعي لن يحقق أهدافه إلا إذا كان بإستخدام طريقة التمويل بالعجز (إحداث عجز في الميزانية العامة) بمعنى أن تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات.

وفي هذه الحالة تعمل الدولة عن البحث عن مصادر تمويلية لتغطية هذا العجز بالطرق التالية :

- خلق ضرائب جديدة.
- الاقتراض الداخلي (من الأشخاص، البنوك، المؤسسات...).
- الاقتراض الخارجي.[1]

والغرض من إحداث عجز مخطط في الميزانية العامة يهدف للقضاء على الفجوة الانكماشية في الاقتصاد، والوصول إلى حالة التشغيل الكامل.

2- تفسير نظرية الموازين الريكاردي (Ricardienne Equivalence) لأثر الإنفاق العام على التشغيل:

النظرية التي أعاد طرحها **Barro.R**(1974) فإن الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي لوجود ظاهرة المزاحمة **(Crowding-Out)** للإنفاق الخاص، وعليه يرى كل من **Alestin** وآخرون (2002) أنه كلما ازداد حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص فإن ذلك سيكون له قدرة على جذب واستمالة الأفراد للعمل بحيوية في القطاع العام وهذا سينتج تغييرات هيكلية في سوق العمل، ومع ظهور نظرية النمو الداخلي النشأة **(Endogenouse Growth)** ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات العامة، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الإيجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأسمال الخاص، من جهة أخرى نفقات الاستثمار العمومية الموجهة لرأس المال البشري تؤدي إلى رفع فعالية عنصر العمل مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، وبالتالي ارتفاع مستويات الإنتاج والتشغيل. كما بينت عدة دراسات وأبحاث كل من (1989) **A.H.Mannell, D.A.Aschauer** (1992) بالدور الإيجابي لنفقات الاستثمار في التقليل من إرتفاع معدلات البطالة.

وحسب التجارب الواقعية لزيادة فرص العمل عن طريق تفعيل دور سياسة الإنفاق العام، تتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة من أجل توفير مناصب الشغل والتقليل من وطأة البطالة ، كما أن تقديم الدولة للإعانات الإقتصادية لفائدة المستثمرين الخواص مقابل إلزامهم بتشغيل عدد معين من العمال يكون له دور كبير في التقليل من البطالة .[2]

[1]- بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، مرجع سبق ذكره، ص 170.

[2]- بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، مرجع سبق ذكره، ص 173.

المطلب الثالث : الأليات الميدانية والتجارب الدولية لتفعيل دور الإنفاق العام في ترقية سوق العمل.

إن للإنفاق العام انعكاسات عديدة على العمالة، حيث تلجأ الحكومات إلى أساليب دعم متعددة من أجل تأمين الوظائف وحمايتها من خلال دعم الشركات الخاصة او من خلال الضمانات الوظيفية للعمال. وحسب إحصائيات المنظمة الدولية للعمل فإن دعم التشغيل في كلا القطاعين العام والخاص عن طريق الميزانية العامة هو كما يلي :

1 – التوظيف في القطاع العام :

يتم التوظيف في القطاع العمومي في جل دول العالم من أجل تأمين الخدمات العامة وإدارة برامج الضمان الاجتماعي وليس من السهل معرفة عدد الموظفين في القطاع العمومي نظرا للاختلاف الموجود في مفهوم "الحكومة" و"القطاع العام" في قوانين الدول وكذا مستوى الإنفاق الكلي[1]، حيث بين مسح أجرته منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية "OCDE" يفيد بأن هناك نسب متباينة بين دول المنظمة في تخصيص ميزانيات للإنفاق العام للتوظيف في القطاع العام، حيث بلغت نسبة متوسطة 15 % من نسبة كافة الموظفين، وذلك ما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني (1–3) : حصة التوظيف في القطاع الحكومي في عينة من دول العالم.

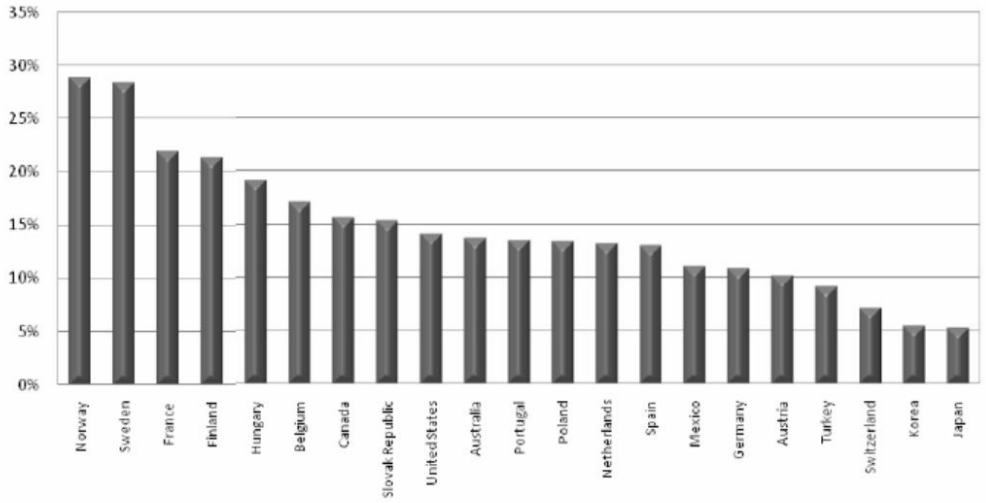

Source : David Hall, " why we need public spending ", PSIRU, University of Greenwich, Park Row, London, 2010, p40.

[1]- David Hall, " why we need public spending ", PSIRU, University of Greenwich, Park Row, London, 2010, p37.

الواضح أن سعي الحكومات في تخصيص الإعتمادات ضمن برامج الإنفاق الموجهة لقطاع الشغل تعرف ديناميكية متباينة بين دول العالم، فالنرويج تعتبر أكثر الدول توظيفا في القطاع العام بنسبة تقترب من 30% من مجموع الوظائف، وتليها السويد بنفس النسبة، حيث يعتبران من الدول المهتمة بالتوظيف في القطاع العام خاصة في مجال تقديم الخدمات العمومية، وتليها فرنسا بنسبة 22%، فنلندا بـ 21% من مجموع الوظائف، وأقل هذه الدول في تخصيص الوظائف في القطاع العمومي تحتل اليابان المرتبة الأخيرة. كما يبين تحليل أجري حديثا في الاتحاد الأوروبي أن مؤمني الخدمات العامة (على غرار المياه، الكهرباء، الاتصالات والنقل العام) وظفوا أكثر من 64 مليون شخص في العام أي ما يوازي 30 % من مجموع الموظفين في الاتحاد الأوروبي.

2 – دعم التوظيف في القطاع الخاص:

تتعدد أشكال الدعم الحكومي المقدم لمؤسسات القطاع الخاص ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المتوخاة في سد النقص الحاصل على مستوى سوق الشغل والرقي بمستوى المعيشة وتوفير فرص العمل للمواطنين وذلك من خلال تقديم كافة التسهيلات للقطاع الخاص بما يجعله قادرًا على الإنتاجية والمنافسة والتوسع في توظيف المواطنين. ومن أشكال الدعم يمكن ذكر ما يلي :

- ما يتمثل بالدعم المالي لتكاليف تأهيل وتدريب الأفراد للعمل في منشآت القطا القطاع الخاص وذلك من خلال إنشاء صناديق خاصة بدعم جهود تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتوظيفها في القطاع الخاص[1].
- تقديم الدعم للصناعات الوطنية من خلال تقديم القروض الصناعية والأسعار المخفضة لأراضي المصانع والتخفيضات الجمركية التي تساهم في قيام صناعات وإيجاد أعمال جديدة . بالإضافة إلى النفقات العامة التحويلية في صورة إعانات اقتصادية للمنتجين تكون سببا في إستمرار تلك الأنشطة حيث أن هذه الإعانات من شأنها مساعدة تلك المشروعات على تخطي أزمة التمويل والحفاظ على مناصب الشغل لديها.
- وضع خطط تنموية بشرية ومنها التوسع في منظومة التعليم والتدريب، والإهتمام بمخرجاتها بما يلبي إحتياجات المجتمع المتغيرة وسوق العمل ومتطلبات التنمية.

[1]David Hall, " why we need public spending ", op cit , p39.

3- توظيف العاملين بالمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية :

وذلك من خلال إقدام الحكومات على الاستثمار في البنية التحتية بتخصيص برامج إنفاقية في هذا المجال، فإن هذا يكون دافع لتشجيع المنتجين والمنظمين على تنفيذ مشروعاتهم وزيادة إنتاجهم للإفادة من تلك الخدمات المجانية والتي تسهل عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع وهذه الخدمات توفر مناصب شغل جد معتبرة. وتعتمد جل الحكومات في مجال البنية التحتية الخبرات التي يتوفر عليها القطاع الخاص لما له من كفاءة في إنجاز الاستثمارات بهذا الشكل خاصة الشركات الضخمة وهو ما يعرف بالشراكة مع القطاع العام والخاص.[1]

[1]David Hall, " why we need public spending ", op cit ,p39

خلاصة الفصل الأول :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالجوانب النظرية للإنفاق العام والنمو الإقتصادي والتشغيل، وكيفية تأثير الإنفاق العام في كل منهما على حدى، بحيث تطرقنا أولا الى مفاهيم حول الإنفاق العام وأهم ضوابطه وأثاره على متغيرات النشاط الإقتصادي.

ثم حاولنا اظهار علاقة النمو الإقتصادي بالإنفاق العام بعد التطرق الى أهم تعاريفه ليتضح أنه مرتبط بعامل تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية، وإن طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي قد تكون سالبة أو موجبة، اذ أنه توجد تجارب واقعية تدل على إيجابية أثر الإنفاق العام على الناتج القومي وهناك تجارب أخرى تدل على وجود أثر سلبي للإنفاق العام على الناتج القومي. وقد ساهم التحليل الكينزي في إبراز دور الإنفاق العام من خلال تأثيره على الطلب الكلي إنطلاقا من الطلب يخلق العرض حيث يتم هذا التأثير من خلال عمل مضاعف الإنفاق العام الذي يعتمد على إرتفاع الميل الحدي للاستهلاك ويكون بشكل افضل إنطلاقا من التفاعل بين المضاعف والمعجل، ويبقى أثر الإزاحة من أهم العوامل التي تحد من أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي.

أما بالنسبة لدور الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل فلقد نظر الكلاسيك في تفسير هذه العلاقة بنظرة تفاؤلية أي أن اقتصادهم يوفر مناصب شغل لكل طالب عمل وأنه يتوازن عند حالة الإستخدام التام، أما عن التوجه الكينزي فيرى أنه من الضروري أن تتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتحقيق التوازن عن طريق تخفيض الضرائب ورفع الاستثمار من أجل توفير مناصب شغل، و تبين أن أثر الإنفاق العام على التشغيل هو التوجه إلى مدى مساهمة هذا الإنفاق في الإستفادة من الموارد الإقتصادية المتاحة بأقصى طريقة ممكنة بحيث يتحقق معها إقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج، وذلك بالعمل على زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات بإعتبار أن الإنفاق العام هو جزء من الطلب الداخلي.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية و قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو والتشغيل

تمهيد:

بعد التحليل النظري لموضوع الدراسة والمتمثل في أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية للظاهرة المدروسة المذكورة سابقا.

ولتحديد الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل سنحاول دراسة وتحليل العلاقة القياسية التي تربط المتغيرات المدروسة، كما سنحاول في هذا الفصل توضيح اتجاه العلاقة السببية التي تربط بين متغيرات الدراسة وذلك بالاستعانة بمخرجات البرنامج القياسي **Eviews 9** من أجل دراسة وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات وذلك باستخدام أحد الاختبارات الملائمة المتمثلة في إختبار **ADF** وعلى ضوء ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** أدوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية .
- ✓ **المبحث الثاني :** قراءة وتحليل لمؤشر الانفاق العام والنمو الاقتصادي ومستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2020)
- ✓ **المبحث الثالث:** قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

المبحث الأول: أدوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية.

إن اهتمام الباحثين في مجال الاقتصاد القياسي الذي من شأنه دراسة وتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، يلزم الإلمام الكبير والواسع بالجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة بالإضافة إلى استعمال الأدوات القياسية من أجل تسهيل الوصول إلى النتائج الدقيقة في هذا المجال .

لذلك يعتبر الاقتصاد القياسي من بين أدوات التحليل الاقتصادي والذي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية[1].

وعموما فإن الاقتصاد القياسي ينقسم إلى قسمين أساسيين هما الاقتصاد القياسي النظري والذي يهتم بتطوير الطرق الملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية المحددة بواسطة نماذج الاقتصاد القياسي، وفي هذا الاعتبار فإن الاقتصاد القياسي يعتمد بنحو كبير على الإحصاء الرياضي، بينما القسم الثاني والذي يتمثل في الاقتصاد القياسي التطبيقي نستعمل فيه أدوات الاقتصاد القياسي النظري لدراسة بعض الدوال المستخدمة في بعض الظواهر الاقتصادية مثل دالة الانتاج، دالة الاستهلاك، دالة الاستثمار، ودوال العرض والطلب ...الخ)[2] .

المطلب الأول: تحليل السلاسل الزمنية .

لقد كان للتطور الحاصل في أساليب تحليل السلاسل الزمنية حديثا دورا مهما في إعطاء طرق دقيقة في التنبؤ والحصول من خلالها على نتائج تساهم في اتخاذ قرارات صائبة تؤدي إلى تحليل منطقي للمتغيرات والظواهر الاقتصادية، وبذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة، حيث تؤدي طرق الانحدار التقليدية في حالات غياب صفة الاستقرار للسلاسل الزمنية إلى نتائج مضللة من خلال ما يعرف باسم الانحدار الزائف، بالرغم من كون معامل التحديد R^2 عاليا، ويرجع هذا إلى اتصاف البيانات الزمنية غالبا باختلاف التباين أو بصفة الموسمية أو تواجد عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

وسيبدأ التحليل بتطبيقات مفهوم السلاسل الزمنية والعمليات العشوائية المتعلقة بها.

[1] - حسين بخيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 18.

[2] - محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص38 .

1- مفهوم السلاسل الزمنية .

السلاسل الزمنية تعبر عن تلك السلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن، بحيث أن لكل قيمة احصائية فترة زمنية تقابلها، يكون متغير الزمن t متغيرا مستقلا تقابله قيمة إحصائية مرتبطة y_t.[1]

كما يمكن تعريف السلسلة الزمنية على أنها عدد من المشاهدات الاحصائية تصف ظاهرة معينة مع مرور الزمن أو مجموعة من المشاهدات التي أخذت على فترات زمنية متلاحقة ومتساوية (تفصيل تساوي الفترات الزمنية المتلاحقة)[2].

الشكل البياني رقم (2-1): أشكال السلسلة الزمنية.

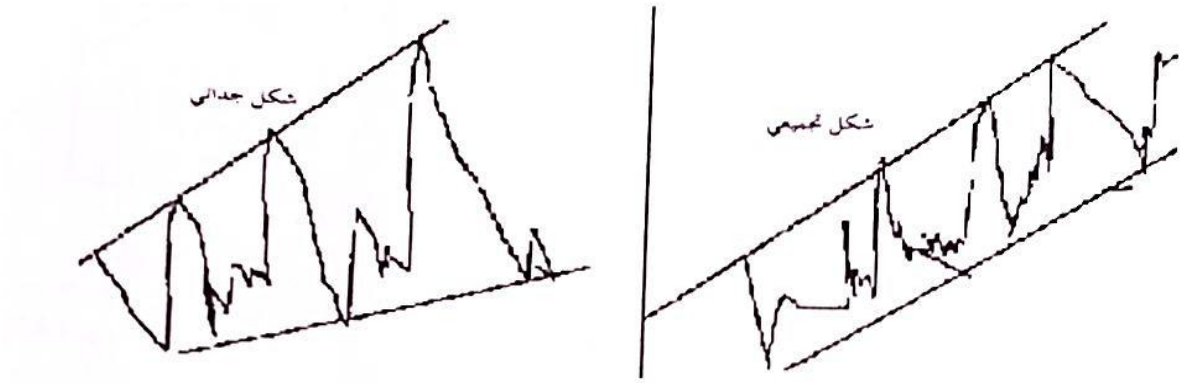

المصدر : هرقون تفاحة، "فعالية الإنفاق الحكومي في التأثير على أداء سير سوق العمل حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 179.

2- مركبات السلسلة الزمنية:

يقصد بمركبات السلسلة الزمنية العناصر المكونة لها وهذا بهدف معرفة سلوك السلسلة الزمنية وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية.

كما أن السلسلة الزمنية الواحدة يمكن أن تتضمن أكثر من مركبة واحدة من مركبات السلاسل الزمنية (اتجاه عام، دورة فصلية، العشوائية)، وما يهم هو تأثير كل مركبة من مركبات السلاسل الزمنية[3].

[1] - معتوق محمد، "الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 159.

[2] - أحمد عبد السميع طبية، "مبادئ الإحصاء"، الطبعة الأولى، دار الهداية للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص.173 .

[3] - هرقون تفاحة، "فعالية الإنفاق الحكومي في التأثير على أداء سير سوق العمل حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 182.

الجدول رقم (2-1): مركبات السلسلة الزمنية .

العنصر	تعريفها ومثال عليها	تمثيلها بيانيا
مركبة الاتجاه العام	وتمثل المشاهدات التي تأخذ منحنى متزايد مستمر مع بعض التذبذبات مثال ازدياد التحصيل بزيادة عدد ساعات الدراسة على أن هذا قد يتأثر بالتعب وقلة التركيز . وأفضل تقدير لها عن طريق معادلة خط انحدار قيمة الظاهرة X على الزمن y $X=ay+b$	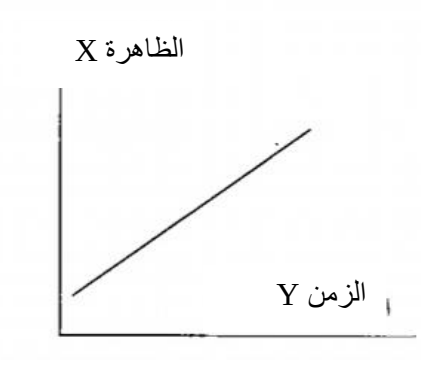 الاتجاه الذي تنمو السلسلة نحوه على المدى البعيد
مركبة الدورة – التغيير الدوري–	المشاهدات التي تتكرر كل أربع أو خمس فترات زمنية (فترة تغير البيانات) لمدة طويلة قد تزيد عن سنة مثال : فترة الرخاء، فترة الكساد، (دورة التغير للمشاهدات)	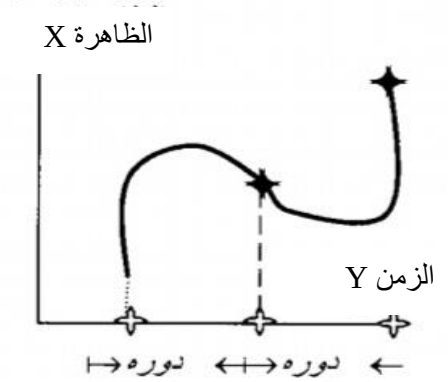
المركبة الفصلية – التغيير الموسمي –	التغيرات التي تظهر في الفصول، قد تكون يومية أو شهرية (الرواتب) (التغيرات المتشابهة الظاهرة للفصول المتناظرة)	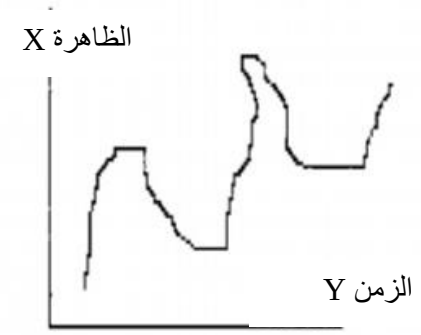

مركبة الخطأ والتذبذبات – المركبة العشوائية – التغير العرضي	المشاهدات التي تتذبذب بشكل عشوائي ويستحيل تفسيرها (المركبة الخاصة بما تبقى من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في السلسلة غير المركبات السالفة الذكر) .	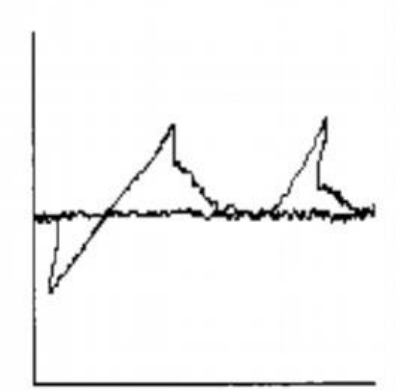

المصدر : أحمد عبد السميع طبية ،(2007): "مبادئ الإحصاء"، الطبعة الأولى، دار الهداية للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 182.

3- استقرار السلاسل الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة ولا بالنقصان[1].

وبمعنى آخر فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام ولا على مركبة فصلية[2]. ويعد شرط الاستقرار أساسي في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية واستخدامها في عمليات التنبؤ والاستقرار هو منطلق تحليلات التكامل المشترك، وما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية، كقيمة معامل تحديد R^2 أو قيم احصائية t–stat و p والتي ستكون أعلى مما هي عليه أو احصائية ديربن واتسون DW التي ستكون أقل مما هي عليه، وتعد سلسلة زمنية Y_t مستقرة stationary إذا تحققت الخصائص التالية.[3]

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t)=\mu$
- ثبات التباين – variance – عبر الزمن $var\ (Y_t) = E(Y_t-\mu)^2= \sigma^2$
- أن يكون التغاير – **Covariance**– بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية k بين القيمتين Y_t و Y_{t-k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$Cov\ (Y_t-Y_{t-k}) = E[\ (Y_t-\mu)\ (Y_{t-k}-\mu)] = y_k$$

[1] -شرابي عبد العزيز، "طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 30.

[2] - Bourbonnais .R. "Econométrie", Dunod, 5ème édition, Paris, 2003, P 225.

[3] -محمد بن صالح بن سليمان المعيجل، "محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2007، ص 80.

حيث أن الوسط الحسابي μ والتباين σ^2 ومعامل التغاير γ_k ثوابت، ومن ثمة خلص **Regina And Agustin Maravall** إلى أن الاستقرارية من الناحية الاحصائية تتمثل في كون الوسط الحسابي والتباين ثابتين.[1]

3-1- اختبار ديكي فولر Dickey-Fuller DF

تعمل اختبارات ديكي – فولر 1979 على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية **Deterministic** أو عشوائية **Stochastic**.

أما في حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي فولر 1981 اختبارا يسمى باختبار ديكي فولر المطور (معزز) **A.D.F (Augmanted Dickey & Fuller)**)

3-2- الإختبار المعزز: A.D.F (Augmanted Dickey & Fuller))

نقوم بحساب الانحدار[2].

$$\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

إذن :

في هذه الحالة فرضيات الاختبار :

$H_0 : \varphi = 0$

$H_1 : \varphi < 0$

إذا تبين لنا نتيجة الاختبار أن السلسة الزمنية غير مستقرة وتحوي جذر الوحدة نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى[3] $\Delta=(1-B)$ ثم نقوم باختبار السلسلة الناتجة فإن لم تكن مستقرة نطبق مرشح الفروق الأولى مرة ثانية، ونعيد الكرة حتى تصبح السلسلة مستقرة.

ونشير هنا أيضا إلى أنه يمكن ان نضيف إلى المعادلة السابقة حدا ثابتا، وانحدارا خطيا بالزمن، وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة .

3-3- اختبار فيلبس وبيرون.Philips and Peron PP 1988.

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد **Philips and Peron** نفس التوزيعات المحدودة لاختباري **DF** و **ADF** [4]

---

[1] - Regine Kaiser and Agustin Maravall," note on time series analtsis ARIMA models and Signal extraction "Banco, Spanish, Without date, P 06.

[2] - Dickey D, Fuller W , The likelihood Ration Statistics for autoregressive time series with a unit root, Econometrica , N 49, 1981, pp 1057 -1072.

[3] -عثمان نقار، منذر العواد، " استخدام نماذج VAR ودراسة العلاقة السببية في التنبؤ بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص 342 .

[4] - شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي– محاضرات وتطبيقات "، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 212.

3-4- اختبار KPSS

اقترح هذا **kwiatkowski, philips, schmidt, shin** سنة 1922 استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية العدم التي تقر الاستقرارية للسلسة[1].

المطلب الثاني: التكامل المشترك (المتزامن).

يعتبر الأخذ بشرط الاستقرار عامل أساسي في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، بينما إذا غابت صفة الاستقرار، فإن علاقة الانحدار المقدرة بين المتغيرات تكون تعبر عن علاقة زائفة، ويحدث هذا حتى وإن كان معامل التحديد R^2 للعلاقة المقدرة عاليا نسبيا وقيم t المحسوبة كبيرة، وذلك راجع لأسباب محددة من بينها احتواء البيانات الزمنية على عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

لكن لا يجب أن يفهم على أنه في كل الحالات التي تكون فيها السلسلة الزمنية غير مستقرة يكون الانحدار المقدر بينهما زائفا، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات المختلفة إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة فإنها متساوية التكامل، فإذا كانت سلسلتين متساويتا التكامل فإن العلاقة المقدرة بينهما لا تكون زائفة بالرغم من كون السلسلتين الأصليتين غير مستقرتين، ولاختبار ما إذا كان الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائفا أم لا تستعمل نظرية أو اختبار التكامل المتزامن **Cointégration**.

ويعرف التكامل المتزامن على أنه تصاحب **(Association)** بين سلسلتين زمنيتين (Y_t,X_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في احداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن[2].

ويعرف التكامل المتزامن أيضا بأنه: "ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة"[3].

أما إختبار التكامل المتزامن ذو المتغيرين لـ **Engle** و **Granger** (1987)، فإن العنصر الأساسي الذي يجب توفره للتكامل المتزامن هو أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، إذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، لذلك فمن الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة اختبار ADF.

حيث أثبتت كل من **Engle** و **Granger** (1987)، بطريقة اختبار علاقة التكامل المتزامن بين متغيرين وذلك وفق مرحلتين، الأولى تعتمد على تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى

$$X_t = \alpha + \beta Y_t + \varepsilon_t$$

بينما الطريقة الثانية تعتمد على اختبار مدى استقرارية حد الخطأ العشوائي ε_t لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y.[1]

---

[1] - شيخي محمد، نفس المرجع، ص 213.

[2] - عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، مصر، 2004 ص 670.

[3] - Bourbonnais .R. ," Econométrie ", Dunod , 5ème Edition, Paris, 2003, P 277.

المبحث الثاني : قراءة وتحليل لمؤشر الانفاق العام والنمو الاقتصادي ومستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2020).

تواجه الجزائر مثل باقي دول العالم العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وقد سعت منذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الشاملة ومعالجة جميع مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التنمية في جميع القطاعات، لذا سنحاول تحليل وقراءة أهم التطورات التي حدثت على مستوى الإنفاق العام وكل من النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل وذلك خلال الفترة (1990 – 2020).

المطلب الاول : قراءة وتحليل تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2020) :

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بالنمو وإرتفاع معدلات الإنفاق العام، ويرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر، لذلك سنحاول التعرف على هذه التطورات التي حدثت على النفقات العامة خلال الفترة (1990 – 2020)، وذلك بالإستعانة بالجدول رقم (2–1) والشكل البياني رقم (2–2) التالين:

الجدول رقم (2–2) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990–2020).

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	النفقات العامة
1990	136500000000
1991	212100000000
1992	420131000000
1993	476627000000
1994	566329000000
1995	759617000000
1996	724609000000
1997	845196000000
1998	875739000000
1999	961682000000
2000	1178122000000
2001	1321028000000
2002	1550650000000
2003	1684264000000

[1] - هرقون تفاحة، "فعالية الإنفاق الحكومي في التأثير على أداء سير سوق العمل حالة الجزائر"، ص 183.

2004	1888926000000
2005	2052035000000
2006	2453010000000
2007	3108670000000
2008	4191060000000
2009	4246330000000
2010	4466940000000
2011	5731750000000
2012	7058100000000
2013	6024100000000
2014	6995700000000
2015	7656300000000
2016	7297500000000
2017	7282600000000
2018	7726300000000
2019	8220660000000
2020	8584300000006

المصدر: البنك الدولي، وازرة المالية من الموقع :

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/ تاريخ الاطلاع :2023/04/27

الشكل البياني رقم (2-2) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

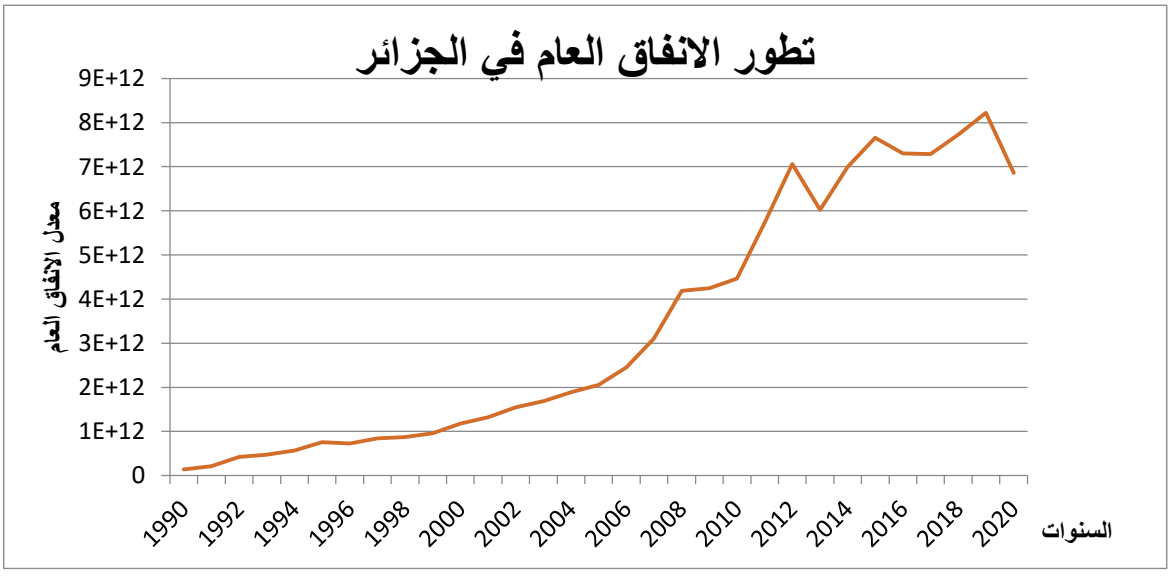

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-1).

من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه يمكن ملاحظة حدوث إرتفاع في مستوى الإنفاق العام في الجزائر وذلك تزامنا مع الإرتفاع المسجل في أسعار البترول وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر مصدر مهم للإيرادات العامة للدولة، ولنتمكن من إستقراء أهم نقاط الزيادة والنقصان للنفقات العامة خلال فترة الدراسة سنقسم تحليل تطور الإنفاق العام كما يلي :

-تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999 : وهي فترة الإنتقال إلى اقتصاد السوق، حيث عرف الاقتصاد الجزائري عدة مشاكل خلال هذه الفترة، ولعل أبرزها هو انخفاض قيمة الايرادات بسبب تدهور أسعار النفط خلال هذه الفترة.

ونلاحظ من خلال الجدول إستمرار النفقات العامة في الارتفاع، حيث قدر حجم النفقات العامة في الجزائر سنة 1990 بـ 136500000000 دج ليرتفع في السنة الموالية إلى 212100000000 دج، بعد هذه السنة واصلت النفقات العامة مسارها التصاعدي لتبلغ 961682000000 دج سنة 1999، وهذا راجع إلى الإرتفاع الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق الدولية.

-تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000-2009 : خلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) وعليه يلاحظ تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، مع تزايد سعر النفط الجزائري مما سمح للجزائر بمواصلة سياستها الإنفاقية التوسعية حيث بلغ حجم النفقات العامة سنة 2004 حوالي 1888926000000 دج، ويليه فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)، والذي إستفاد هو الآخر من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، مع إستمرار إرتفاع أسعار النفط وإحتياطي الصرف، كل هذا التحسن ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في نفقاتها العامة حيث سجلت سنة 2005 ما قيمته 2052035000000 دج لتصل سنة 2009 إلى 4246330000000 دج.

-تطور النفقات العامة خلال الفترة (2010-2019) : شملت هاته الفترة تنفيذ البرنامج الخماسي (2010-2014) في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية، وعلى أثر ذلك نلاحظ أن النفقات العامة سجلت قفزة نوعية من 4466940000000 دج سنة 2010 إلى ما يقارب 6995700000000 دج سنة 2014 وهذا راجع للسياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة، أما سنة 2015 فقدر مبلغ النفقات العامة بـ 7656300000000 دج، وقد عرفت هذه السنة إنخفاض على مستوى أسعار البترول إلى أن النفقات العامة إستمرت في إرتفاعات طفيفة وذلك بسبب تبني الجزائر لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) وهذا راجع لرغبة الحكومة في تمويل المشاريع الكبرى، أما عن سنة 2017 فقد بلغ حجم النفقات 7282600000000 دج لتصل سنة 2019 إلى 8220660000000 دج بمعدل تطور طفيف وذلك يعود إلى دخول الجزائر في مرحلة تقشف ودخول في تدهور اقتصادي وعجز

مالي وكذلك المشاكل السياسية التي عرفتها الجزائر التي أدت الى مشاركة الشعب في مسيرات و مظاهرات تندد بالتغيير، مما أدى بالجزائر إلى البحث عن إستراتيجيات وحلول للخروج من الأزمة الاقتصادية.[1]

-أما في سنة 2020 : خلال هذه السنة عرف الإنفاق العام إنخفاضا ليبلغ 6858430000000 دج وذلك أثر إنتشار وباء كورونا و مختلف التداعيات الوبائية الناجمة عن هذا الفيروس، فإن جل النفقات قد توجهت لقطاع الصحة ولمختلف الإعالات الاجتماعية لدعم العائلات المتضررة وبعض النشاطات المتضررة من الحجر الصحي.

المطلب الثاني : قراءة وتحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2020)

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على حالة الاقتصاد الوطني، وقد مر النمو الاقتصادي الوطني بعدة تطورات خلال الفترة 1990-2020 لذا سنحاول تحليل هذه التطورات مع تبين أثر السياسة الانفاقية على تطور النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالإستعانة بالمنحنى التالي:

الشكل البياني رقم (2-3) : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

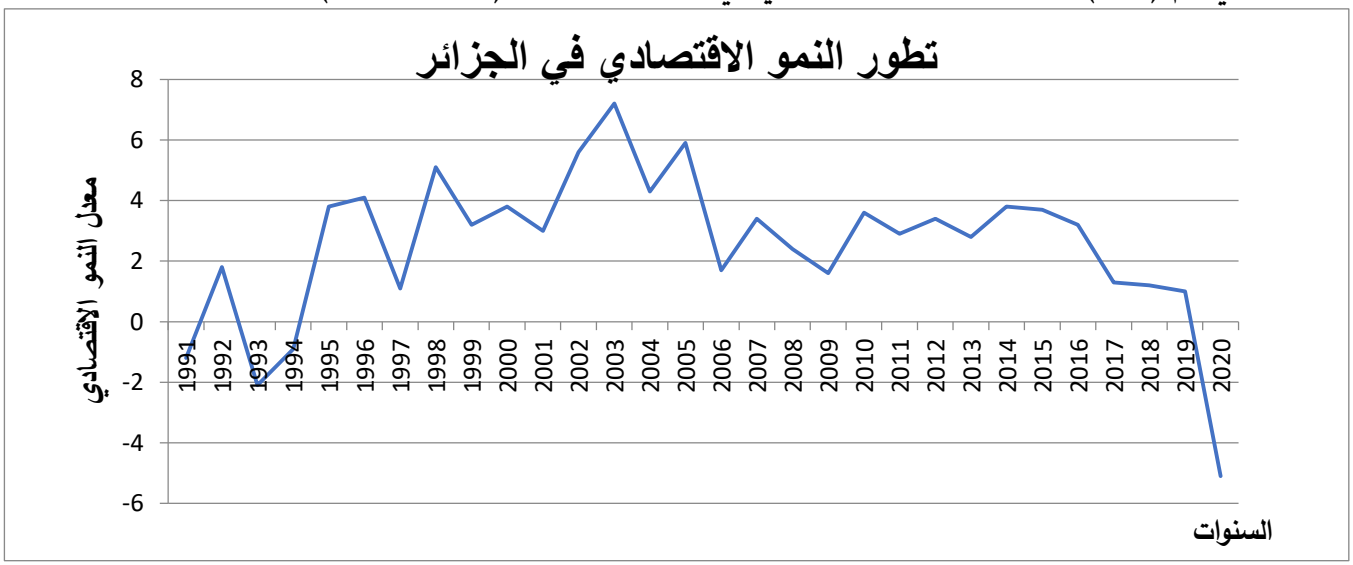

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات البنك الدولي

يتضح من خلال المنحنى أن النمو الاقتصادي في الجزائر عرف معدلات ضعيفة جدا مع بداية التسعينات لتعرف أقصاها سنة 1992 بمعدل نمو 1,8% وذلك تأثرا بإنخفاض أسعار البترول وإنتقال الجزائر نحو اقتصاد السوق، ومع بداية 1995 سجل النمو الاقتصادي معدل 3.8% لينخفض بعدها إلى معدل 1.1% سنة 1997 ليشهد قفزة بمعدل 5.1% سنة 1998 ليعاود الإنخفاض مجددا بعدها إلى معدل

[1]- وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، "ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد02، جوان 2020، ص118 ص120.

3.2% سنة 1999، وهذا التذبذب له علاقة ببرنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي وانخفاض حجم الاستثمارات في الجزائر خلال هذه الفترة.

تواصل تذبذب معدلات النمو من سنة 2000 إلى سنة 2004 حيث قدر معدل النمو الاقتصادي بـ 3.8% سنة 2000 و 3% سنة 2001 وذلك راجع لنقص في الميزانية ، ليرتفع بعدها سنة 2002 إلى 5.6% بسبب الارتفاعات الحاصلة في أسعار النفط التي أدت لإنعاش ميزانية الدولة العامة، والتي سمحت بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي كان يهدف الى رفع معدلات النمو الاقتصادي، ليرتفع بعد ذلك إلى أعلى مستوياته سنة 2003 ليبلغ 7.2% إلا أنها تراجعت سنة 2004 إلى معدل بلغ 4.3%.

أما الفترة من سنة 2005 إلى سنة 2009 فقد تزامنت مع مواصلة الجزائر سياستها الإنفاقية بتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث قدر معدل النمو الاقتصادي ب 5.9% سنة 2005، إلا أنه إنخفض بشكل كبير سنة 2006 ليبلغ معدل 1.7% مرتبطا بالتدهور الحاد في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز من قبل الدول الأوروبية، لكنه تحسن نوعا ما سنة 2007 محققا معدل قدره 3.4% ، غير أنه سرعان ما انخفض معدل النمو مجددا خلال سنة 2008 حيث قدر بـ 2.4% نتيجة الانخفاض القوي في أسعار المحروقات إثر نتائج الأزمة العالمية أزمة الرهن العقاري الذي مس جل دول العالم والذي حال دون تطور معدل النمو الاقتصادي الوطني، ليستمر في الإنخفاض سنة 2009 كذلك بمعدل 1.6%.

شهدت الفترة من سنة 2010 إلى سنة 2014 تجسيد الدولة لبرنامج التنمية الخماسي حيث حافظت الجزائر على إستقرارها الاقتصادي الكلي بالرغم من تراجع مداخيلها بسبب تراجع الطلب العالمي على المحروقات، حيث تسارع النمو الاقتصادي بشكل طفيف سنة 2010 بنسبة 3.6% إلا أنه تباطأ سنة 2011 حيث بلغ نسبة 2.9% وذلك بسبب الركود الاقتصادي المستمر في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية، ليعرف إنتعاشا بسيط سنة 2012 بمعدل 3.4% لينتكس من جديد بمعدل 2.8% سنة 2013 وذلك راجع لعدم التوسع في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء التي لم تستطع رفع الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات الذي عاش مرحلة ركود قوي، لينتعش النمو الاقتصادي بنسبة طفيفة سنة 2014 حيث قدر بنسبة 3.8%.

إستمر انخفاض معدل النمو الاقتصادي سنة 2015 حيث قدر ب 3.7% وتواصل في الانخفاض سنة 2016 بمعدل نمو قدره 3.2% ، لينعرج و ينخفض انخفاض حاد ومتتالي خلال السنوات 2017-2018 بمعدلات نمو قدرت بـ 1.3% ، 1.2% على التوالي ويعود ذلك إلى انخفاض العائدات البترولية وانخفاض الطلب عليها، بالرغم من تطبيق الدولة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي حال دون تطور النمو الاقتصادي الوطني وذلك راجع الى الضائقة المالية التي عانت منها الجزائر خلال هذه الفترة، حيث

تجمدت عدة مشاريع وكذا تجمد التوظيف بسبب التقشف الحكومي في الإنفاق من أجل خفض العجز في الميزانية، كنتيجة لذلك شهد النمو الاقتصادي سقوطا رهيبا سنة 2019 حيث قدر بمعدل 1%.

أما بالنسبة لسنة 2020 فقدرت نسبة النمو الاقتصادي بـ 5.1-% يعود ذلك لتداعيات وباء كورونا وما أحدثه في الاقتصاد العالمي من غلق مؤسسات و توقف النشاط الاقتصادي وغيرها من الإجراءات التي طبقت من أجل إحتواء الوباء والحد من انتشاره، والذي أدى إلى انخفاض رهيب في الطلب العالمي على المحروقات والتراجع في الصادرات مما حال دون تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثالث : قراءة وتحليل تطور معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2020)

يعتبر التشغيل من المواضيع الهامة الذي أولته الدولة الجزائرية أهمية بالغة، حيث أن التزايد السكاني الكبير والبطالة المرتفعة فرض على الجزائر التفكير جديا لإيجاد حل لهذه المشكلة وذلك عبر تأمين الشغل، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تحليل تطور مستوى التشغيل في الجزائر وتأثير سياسة الانفاق العام فيه وذلك خلال الفترة (1990-2020).

لقد عرف التشغيل في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة تطورات عديدة، و من أجل التعرف على أهم هذه التطورات سنستعين بالشكل البياني التالي :

الشكل البياني رقم (2-4) : تطور حجم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

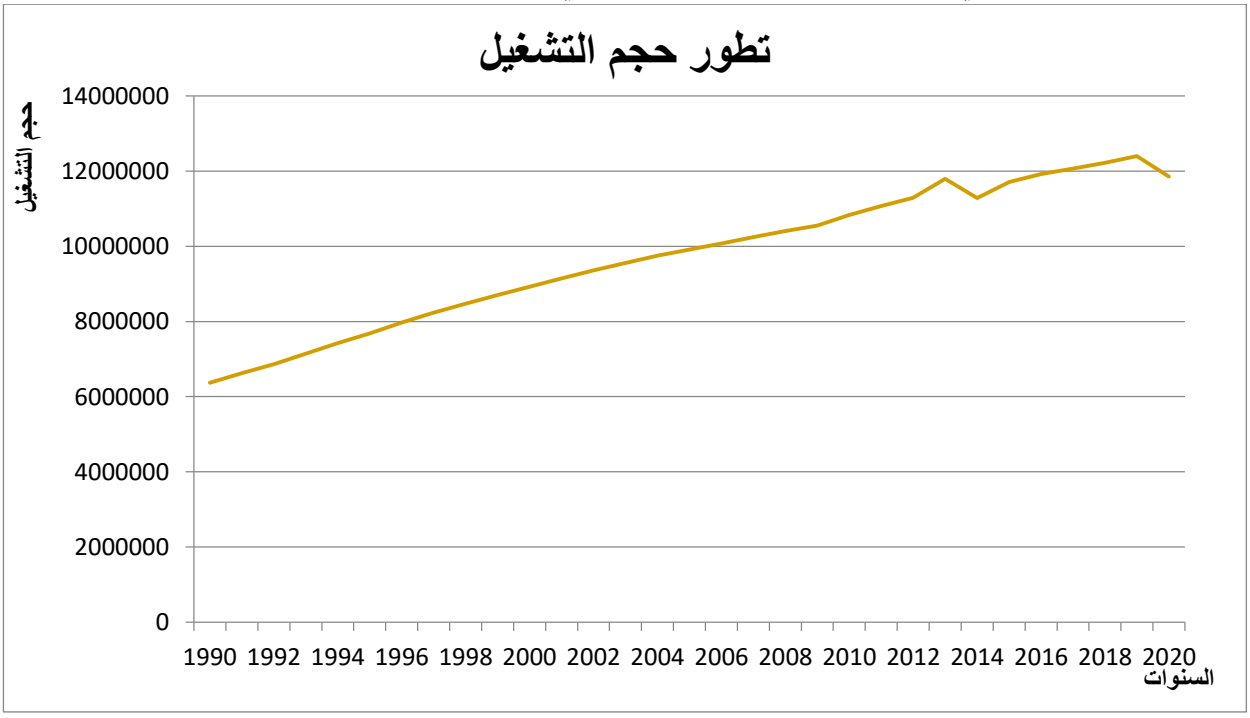

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءًا على معطيات البنك الدولي.

من خلال المنحنى أعلاه يمكننا أن نلاحظ التذبذب في حجم التشغيل حيث قدر بـ 6367101 منصب شغل في سنة 1990 إلى 8701391 منصب سنة 1999 ، حيث أن هذه المرحلة عرفت تفاقم في مشكلة البطالة بعد أن شهدت تنفيذ العديد من الإصلاحات الإدارية و برامج التصحيح الاقتصادي، وركزت الحكومة جهودها على مكافحة التضخم وإجتذاب رؤوس الاموال الأجنبية غير أن النمو كان ضعيفا وفرص العمل كانت غير متاحة بالمقارنة مع الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل.[1]

أما في سنة 2000 فقدر حجم التشغيل بـ 8926622 منصب ليرتفع تدريجيا الى 9747177 منصب سنة 2004، ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد مناصب الشغل نتيجة تطبيق برامج التنمية المتمثلة في "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتنمية الريفية سنة 2000" و " مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001" بالإضافة إلى برامج تدعيم تشغيل الشباب، تم إنشاء على إثرها 728500 منصب عمل .

وإستمر حجم العمالة في التطور سنة 2006 ليبلغ ما مقداره 10077550 منصب وصولا إلى 10551825 منصب في سنة 2009 ويرجع ذلك إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي طبقته الدولة الجزائرية لتدعيم قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية لدوره في دعم الاستثمار وزيادة الإنتاج وبالتالي توفير مناصب شغل، تواصل هذا الارتفاع في حجم التشغيل ليصل سنة 2013 إلى أعلى نسبة لم يسبق لها مثيل بحيث بلغ عدد مناصب الشغل 11793700 منصب وذلك راجع إلى تنفيذ البرنامج الخماسي الذي عمل على تحسين التنمية البشرية في الجزائر وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة، ومن أهم أهداف هذا البرنامج هو تحسين وضع التشغيل والتخفيض من معدلات البطالة، حيث طبقت الحكومة عدة برامج وأجهزة التشغيل لتخفيف الضغط على سوق العمل ومن بين هذه البرامج: الجهاز المهني للشباب، عقود ما قبل التشغيل، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) ، إضافة الى الوكالات التالية:

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM
- الوكالة الوطنية لتشغيل ANEM
- الوكالة الوطنية لتنمية والتشغيل ANEDE
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ENSEJ.[2]

[1]– يحي مليكة، "اشكالية البطالة والتضخم في الجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2007، ص 50 .

[2]– بن عمار نوال، "سياسة التشغيل في الجزائر ما بين 1999–2019 (دراسة تحليلية قياسية)، مجلة ابراهيمي للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 04،العدد 06، الجزائر، جوان 2020، ص88–92.

ليصل حجم التشغيل سنة 2015 إلى 11709818 منصب وواصل الارتفاع سنة 2016 إلى 11918421 منصب ويعود ذلك إلى تبني الجزائر لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حيث أن هذا البرنامج يهدف إلى مكافحة البطالة، لكن حجم العمالة شهد إنخفاضا تدريجي خلال السنوات الثلاث الموالية 2017-2018-2019 بسبب انخفاض أسعار النفط والمحروقات وتبني الجزائر للسياسة التقشفية لتخفيف من ميزانية الدولة مما أدى لتجميد التوظيف، تواصل انخفاض حجم التشغيل خلال سنة 2020 ليصل إلى 11857820 منصب وذلك بسبب تداعيات وباء كورونا وما أحدثه من شل في القطاعات كالقطاع الاقتصادي وخاصة قطاع الشغل بحيث فقد العديد من الموظفين مناصبهم و أفلست عدة شركات.

المبحث الثالث: قياس أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

بعد أن تطرقنا لدراسة الجانب النظري لنموذج التكامل المشترك والسلاسل الزمنية وكذلك تحليل تطورات متغيرات الدراسة خلال الفترة محل الدراسة، سنحاول في هذا المبحث تطبيق الدراسة القياسية بإستخدام برنامج Eviews 09 على متغيرات البحث، استنادا على مبادئ الاقتصاد القياسي.

المطلب الأول: توصيف النماذج

في إطار القيام بقياس وتحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) استخدمت بيانات سنوية لسلاسل زمنية.

1 – تحديد متغيرات الدراسة:

الهدف من الدراسة كما ذكرنا سابقا هو البحث عن التأثير المتوقع للإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل.

وبالتالي يمكن إجمال معطيات الدراسة في المتغيرات التالية:

- **الإنفاق العام:** ممثل بإجمالي الإنفاق الوطني (dep) في الجزائر معبر عنه بمليار دينار جزائري.
- **النمو الاقتصادي:** وإعتمدنا في ذلك على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (pib) في الجزائر.
- **التشغيل:** ممثل بحجم العمالة (emp) في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

وتوفرت البيانات الإحصائية لهذه المتغيرات من مؤشرات التنمية الاقتصادية والمحملة مباشرة من موقع البنك العالمي وكذا الهيئات الدولية والوطنية الرسمية (وزارة المالية).

وسنستعين في هذه الدراسة ببرنامج القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية (Eviews 09) في معالجة المتغيرات وإختبارها وكذلك تقدير النموذج.

2 – توصيف النماذج:

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي.

2-1- توصيف نموذج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:

$$Pib = f(dep)$$

2-2- توصيف نموذج الإنفاق العام على التشغيل:

$$Emp = f(dep)$$

حيث أن:

Dep : تمثل حجم الانفاق العام.

Pib : تمثل النمو الاقتصادي.

Emp : تمثل التشغيل.

المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية والسببية للسلاسل الزمنية.

قبل دراسة أي نموذج، تعتبر دراسة الإستقرارية والسببية شرط ضروري لابد منه ولدراستهم يمكن الإعتماد على الطرق التالية:

1 – المنحنيات البيانية:

الشكل رقم (2-5): يمثل تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (DEP,PIB,EMP) خلال الفترة (1990-2020)

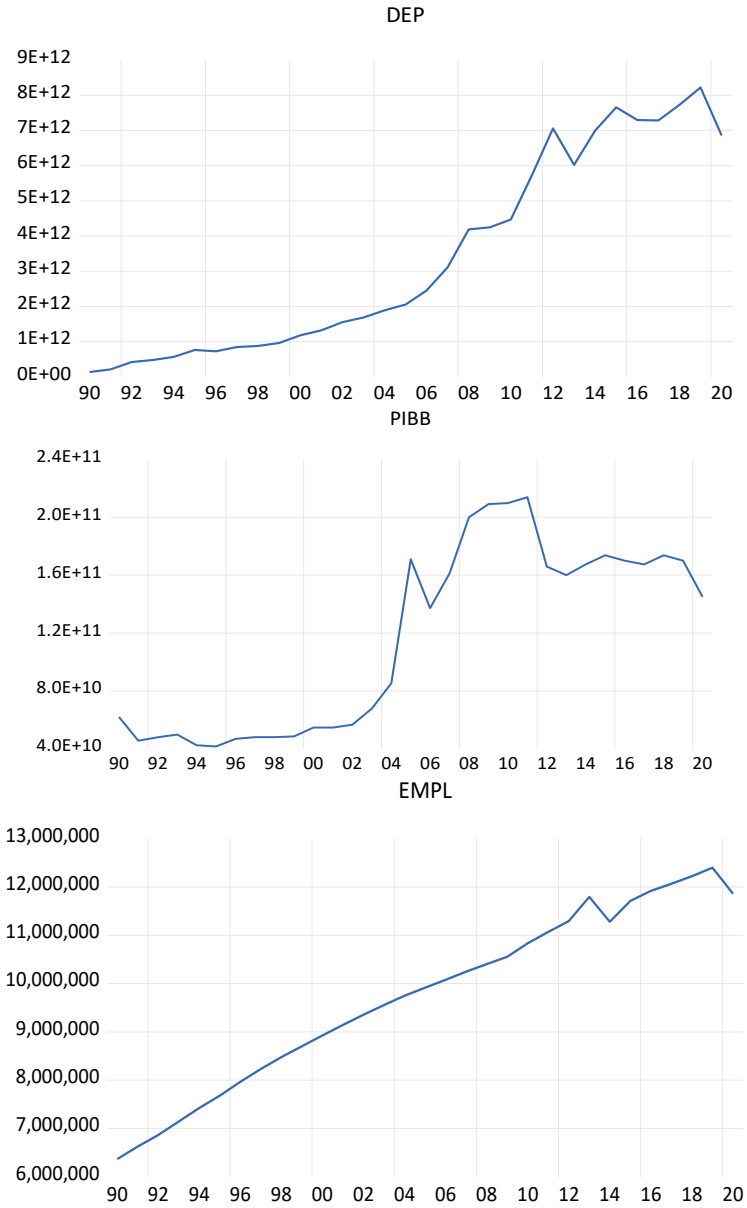

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

يتضح من خلال المنحنيات البيانية أعلاه أن السلاسل الزمنية تعرف اتجاه عام موجب وسالب (متصاعدة ومتنازلة)، وعليه تبين أن السلاسل الزمنية غير مستقرة ولتأكيد ذلك يمكن اللجوء إلى اختبار ADF.

2- إختبار ADF :

لدراسة العلاقة بين المتغيرات نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وعليه سنقوم بإجراء إختبار ADF.

2-1- السلسلة (DEP):

الجدول رقم (2-3): نتائج إختبار ADF لمتغير الدراسة (DEP)

Date: 05/08/23 Time: 14:24
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.932	0.932	29.633	0.000
		2	0.842	-0.203	54.670	0.000
		3	0.764	0.067	75.996	0.000
		4	0.674	-0.171	93.204	0.000
		5	0.566	-0.154	105.79	0.000
		6	0.456	-0.061	114.31	0.000
		7	0.354	-0.034	119.66	0.000
		8	0.249	-0.098	122.42	0.000
		9	0.129	-0.180	123.20	0.000
		10	0.033	0.118	123.25	0.000
		11	-0.046	-0.048	123.36	0.000
		12	-0.126	-0.059	124.22	0.000
		13	-0.202	-0.036	126.53	0.000
		14	-0.259	-0.010	130.58	0.000
		15	-0.306	-0.045	136.54	0.000
		16	-0.346	-0.024	144.70	0.000

عند المستوى (0)

Date: 05/08/23 Time: 14:28
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.111	-0.111	0.4088	0.523
		2	-0.235	-0.251	2.3099	0.315
		3	0.324	0.284	6.0371	0.110
		4	0.334	0.397	10.156	0.038
		5	-0.241	-0.031	12.387	0.030
		6	-0.149	-0.225	13.279	0.039
		7	0.337	0.028	18.025	0.012
		8	-0.190	-0.286	19.600	0.012
		9	-0.267	-0.129	22.869	0.006
		10	-0.030	-0.213	22.912	0.011
		11	0.028	-0.133	22.951	0.018
		12	-0.167	0.085	24.442	0.018
		13	-0.120	0.135	25.250	0.021
		14	-0.073	-0.153	25.569	0.029
		15	-0.032	-0.030	25.635	0.042
		16	-0.046	-0.098	25.781	0.057

عند المستوى (1) (بعد إجراء الفرق الأول)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي ACF عند المستوى (0) أن المعاملات المحسوبة من اجل k يساوي (1... 6)، معنويا تختلف عن 0 (خارج مجال الثقة) وهي من خصائص السلاسل غير المستقرة حيث تكون قيم الارتباط الذاتي متناقصة لذا يمكن القول أن السلسلة DEP غير مستقرة، ولإثبات ذلك نستعمل اختبار كل من Augmenté Dickey -Fuller والتي جاءت نتائجها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): نتائج اختبار استقرار السلسلة DEP

H0 : عدم استقرار السلسلة H1 : استقرار السلسلة	المستووى	LAG	Dep		
			Prob*	القرار	مستوى الثقة
ADF	(0)	1	0.3836	H(0)	%5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

أوضحت نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية (*Prob) لإحصائية (t) أكبر من 0.05 لقيم الحرجة من اختبار ADF ، ومنه يمكن رفض فرضية استقرار السلسلة H(1) وقبول فرضية عدم استقرار السلسلة H(0).

❖ **إزالة مركبة الاتجاه العام:** من اجل إزالة مركبة الاتجاه العام من السلسلة Dep والمتسببة في عدم استقرارها، نجري الفروقات من الدرجة الأولى، لنحصل على السلسلة الجديدة D–Dep ، والممثلة في الشكل أعلاه.

نلاحظ من الشكل وبعد إجراء الفرق الأول أن دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الجديدة D–Dep أن المعاملات المحسوبة من اجل k يساوي (1...16)، معنويا لا تختلف عن 0 (داخل مجال الثقة) مما يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن، ومنه يمكن القول أن السلسة الجديدة مستقرة، ولإثبات ذلك استعمل اختبار Augmenté Dickey –Fuller والتي جاءت نتائجها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–5): نتائج اختبار استقرار السلسلة D–dep

H0 : عدم استقرار السلسلة H1 : استقرار السلسلة	المستووى	LAG	D_dep		
			Prob*	القرار	مستوى الثقة
ADF	(0)	1	00010.	H(0)	%5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

أوضحت نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية (Prob*) لإحصائية (t) أقل من 0.05 من اختبار ADF، ومنه يمكن قبول فرضية استقرار السلسلة H(1) ورفض فرضية عدم استقرار السلسلة H(0).

2–2– السلسلة (PIB):

الجدول رقم (2–6): نتائج إختبار ADF لمتغير الدراسة (PIB)

Date: 05/08/23 Time: 14:32
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.368	0.368	4.6267	0.031
		2	0.306	0.197	7.9286	0.019
		3	0.255	0.110	10.299	0.016
		4	0.038	-0.150	10.353	0.035
		5	-0.067	-0.146	10.528	0.062
		6	-0.081	-0.038	10.796	0.095
		7	0.025	0.171	10.823	0.147
		8	-0.097	-0.080	11.242	0.188
		9	-0.103	-0.108	11.732	0.229
		10	-0.157	-0.177	12.933	0.227
		11	-0.091	0.073	13.360	0.270
		12	-0.122	0.022	14.165	0.290
		13	-0.119	-0.027	14.963	0.310
		14	-0.102	-0.139	15.592	0.339
		15	-0.185	-0.177	17.773	0.275
		16	-0.111	0.034	18.615	0.289

عند المستوى (0)

Date: 05/08/23 Time: 14:33
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.359	-0.359	4.2548	0.039
		2	0.025	-0.119	4.2764	0.118
		3	0.148	0.135	5.0562	0.168
		4	-0.021	0.101	5.0730	0.280
		5	-0.030	0.003	5.1073	0.403
		6	-0.124	-0.197	5.7180	0.456
		7	0.172	0.054	6.9468	0.434
		8	-0.063	0.052	7.1208	0.524
		9	0.009	0.072	7.1248	0.624
		10	-0.095	-0.144	7.5552	0.672
		11	0.003	-0.138	7.5557	0.752
		12	0.017	-0.030	7.5718	0.818
		13	0.039	0.176	7.6590	0.865
		14	-0.004	0.102	7.6600	0.906
		15	0.031	0.016	7.7224	0.934
		16	0.119	0.051	8.6902	0.926

عند المستوى (1) (بعد إجراء الفرق الأول)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

بنفس طريقة اختبار استقرار سلسة DEP، نقوم باختبار استقرار سلسلة PIB، حيث نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي ACF عند المستوى (0) أن المعاملات المحسوبة من اجل k يساوي (1... 6)، معنويا تختلف عن 0 (خارج مجال الثقة) وهي من خصائص السلاسل غير المستقرة حيث تكون قيم الارتباط الذاتي متناقصة لذا يمكن القول أن السلسلة PIB غير مستقرة، ولإثبات ذلك استعمل اختبار كل من – Dickey Augmenté Fuller والتي جاءت نتائجها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–7): نتائج اختبار استقرار السلسلة PIB

H0 : عدم استقرار السلسلة H1 : استقرار السلسلة	المستووى	LAG	PIB		
			Prob*	القرار	مستوى الثقة
ADF	(0)	1	0.7169	H(0)	%5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

أوضحت نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية (*Prob) لإحصائية (t) أكبر من 0.05 لقيم الحرجة من اختبار ADF ، ومنه يمكن رفض فرضية استقرار السلسلة H(1) وقبول فرضية عدم استقرار السلسلة H(0).

❖ **إزالة مركبة الاتجاه العام:** من اجل إزالة مركبة الاتجاه العام من السلسلة PIB والمتسببة في عدم استقرارها، نجري الفروقات من الدرجة الأولى، لنحصل على السلسلة الجديدة D–PIB ، والممثلة في الشكل أعلاه.

نلاحظ من الشكل وبعد اجراء الفرق الاول أن دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الجديدة D–PIB أن المعاملات المحسوبة من اجل k يساوي (1...16)، معنويا لا تختلف عن 0 (داخل مجال الثقة) مما يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن، ومنه يمكن القول أن السلسة الجديدة مستقرة، ولإثبات ذلك استعمل اختبار Augmenté Dickey –Fuller والتي جاءت نتائجها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–8): نتائج اختبار استقرار السلسلة D–PIB

H0 : عدم استقرار السلسلة H1 : استقرار السلسلة	المستووى	LAG	D-PIB		
			Prob*	القرار	مستوى الثقة الاستقرار
ADF	(0)	1	0.0001	H(0)	عند المستوى 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

أوضحت نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية (Prob*) لإحصائية (t) أقل من 0.05 من اختبار ADF، ومنه يمكن قبول فرضية استقرار السلسلة H(1) ورفض فرضية عدم استقرار السلسلة H(0).

2-3- سلسلة (Emp):

الجدول رقم (2-9): نتائج إختبار ADF لمتغير الدراسة (EMP)

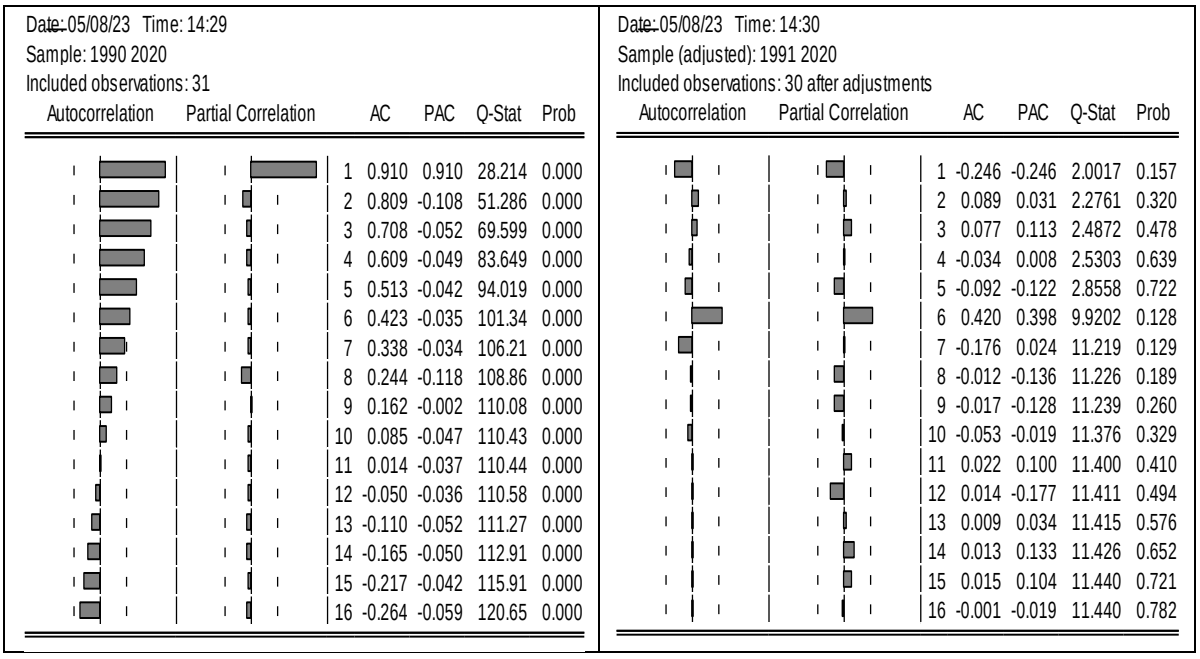

Date: 05/08/23 Time: 14:29
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.910	0.910	28.214	0.000
		2	0.809	-0.108	51.286	0.000
		3	0.708	-0.052	69.599	0.000
		4	0.609	-0.049	83.649	0.000
		5	0.513	-0.042	94.019	0.000
		6	0.423	-0.035	101.34	0.000
		7	0.338	-0.034	106.21	0.000
		8	0.244	-0.118	108.86	0.000
		9	0.162	-0.002	110.08	0.000
		10	0.085	-0.047	110.43	0.000
		11	0.014	-0.037	110.44	0.000
		12	-0.050	-0.036	110.58	0.000
		13	-0.110	-0.052	111.27	0.000
		14	-0.165	-0.050	112.91	0.000
		15	-0.217	-0.042	115.91	0.000
		16	-0.264	-0.059	120.65	0.000

Date: 05/08/23 Time: 14:30
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.246	-0.246	2.0017	0.157
		2	0.089	0.031	2.2761	0.320
		3	0.077	0.113	2.4872	0.478
		4	-0.034	0.008	2.5303	0.639
		5	-0.092	-0.122	2.8558	0.722
		6	0.420	0.398	9.9202	0.128
		7	-0.176	0.024	11.219	0.129
		8	-0.012	-0.136	11.226	0.189
		9	-0.017	-0.128	11.239	0.260
		10	-0.053	-0.019	11.376	0.329
		11	0.022	0.100	11.400	0.410
		12	0.014	-0.177	11.411	0.494
		13	0.009	0.034	11.415	0.576
		14	0.013	0.133	11.426	0.652
		15	0.015	0.104	11.440	0.721
		16	-0.001	-0.019	11.440	0.782

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

نكمل اختبار سلسلة EMP بنفس الطريقة، حيث نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي ACF عند المستوى (0) أن المعاملات المحسوبة من اجل k يساوي (1... 6)، معنويا تختلف عن 0 (خارج مجال الثقة) لذا يمكن القول أن السلسلة Dep غير مستقرة، ولإثبات ذلك استعمل اختبار كل من Dickey -Fuller Augmenté والتي جاءت نتائجها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): نتائج اختبار استقرار السلسلة EMP

EMP			LAG	المستووى	H0 : عدم استقرار السلسلة H1 : استقرار السلسلة
مستوى الثقة	القرار	Prob*			
%5	H(0)	0.2000	1	(0)	ADF

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

أوضحت نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية (*Prob) لإحصائية (t) أكبر من 0.05 لقيم الحرجة من اختبار ADF ، ومنه يمكن رفض فرضية استقرار السلسلة H(1) وقبول فرضية عدم استقرار السلسلة H(0).

❖ **إزالة مركبة الاتجاه العام:** من اجل إزالة مركبة الاتجاه العام من السلسلة Dep والمتسببة في عدم استقرارها، نجري الفروقات من الدرجة الأولى، لنحصل على السلسلة الجديدة D-Dep ، والممثلة في الشكل أعلاه.

نلاحظ من الشكل وبعد أجراء الفرق الاول أن دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الجديدة D-Dep أن المعاملات المحسوبة من اجل k يساوي (1...16)، معنويا لا تختلف عن 0 (داخل مجال الثقة) مما يوحي لنا مبدئيا

بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن، ومنه يمكن القول أن السلسة الجديدة مستقرة، ولإثبات ذلك استعمل اختبار Augmenté Dickey –Fuller والتي جاءت نتائجها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–11): نتائج اختبار استقرار السلسلة D–EMP

H0 : عدم استقرار السلسلة H1 : استقرار السلسلة	المستوى	LAG	D_EMP		
			Prob*	القرار	مستوى الثقة
ADF	(0)	1	0.0253	H(0)	%5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

أوضحت نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية (Prob*) لإحصائية (t) أقل من 0.05 من اختبار ADF، ومنه يمكن قبول فرضية استقرار السلسلة H(1) ورفض فرضية عدم استقرار السلسلة H(0).

المطلب الثالث: تقدير النماذج الاقتصادية

بعد أن تمت دراسة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال إختبار (ADF)، ومعرفة أن متغيرات الدراسة كلها متكاملة من نفس الدرجة (1)، أصبح بالإمكان إجراء إختبار التكامل المشترك حسب **(Engel-Granger)**، حيث تعتمد هذه الطريقة على تقدير علاقة الإنحدار البسيط بين متغيرين فقط، ثم دراسة استقرار بواقي هذه العلاقة.

1– بالنسبة للنموذج الأول.

$$. \boldsymbol{Pib_t = c + \beta(dep_t) + \varepsilon_t}$$

تبين من خلال مخرجات Eviews 9 الواضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–12): نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل الطويل بين (DEP, PIB)

Dependent Variable: LOG_PIBB
Method: Least Squares

Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_DEP	4.740999	0.512695	9.247206	0.0000
C	-103.2001	14.54261	-7.096396	0.0000

R-squared	0.746749	Mean dependent var	31.16846
Adjusted R-squared	0.738016	S.D. dependent var	6.395217
S.E. of regression	3.273352	Akaike info criterion	5.271847
Sum squared resid	310.7301	Schwarz criterion	5.364362
Log likelihood	-79.71363	Hannan-Quinn criter.	5.302004
F-statistic	85.51082	Durbin-Watson stat	0.576483
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

1-1-دراسة استقرار بواقي العلاقة المقدرة بين (DEP, PIB)

أوضحت نتائج اختبار (ADF) أن القيمة الاحتمالية (*Prob) لإحصائية (t) أكبر من 0.05 للقيم الحرجة، ومنه يمكن رفض فرضية عدم استقرار سلسلة البواقي H(0) وقبول فرضية استقرار السلسلة H(1)، ومنه استنتاج انه توجد علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام، وقبول العلاقة طويلة الأجل المقدرة أعلاه.

الجدول رقم (2-13): نتائج اختبار استقرار بواقي العلاقة المقدرة بين (DEP, PIB)

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.858839	0.0058
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

4 - تقدير النموذج الديناميكي الأجل القصير (ECM):

يجدر بالذكر أن تقدير العلاقة قصيرة الأجل ستكون على النحو التالي:

$$D(y)_t = c + \alpha_1(x)_t + \alpha_2\left(resud_{y,x}\right)_{t-1} + \mu_t$$

حيث تعبر (α_2) عن معامل تصحيح الخطأ.

4 -1- بالنسبة للنموذج أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي :

$$\boldsymbol{D(log_pibb) = c + \alpha_1\left(D\left(log_dep\right)_t\right) + \alpha_2\left(resud_{pib-dep}\right)_{t-1} + \mu_t}$$

الجدول رقم (2-16): نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل القصير بين (DEP, PIB)

Dependent Variable: D(LOG_PIBB)
Method: Least Squares
Date: 05/13/23 Time: 16:37
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.172474	0.539554	0.319660	0.7517
D(LOG_DEP)	1.813688	2.727517	0.664959	0.5117
RESID01(-1)	-0.292516	0.139122	-2.102585	0.0450

R-squared	0.142504	Mean dependent var	0.412062
Adjusted R-squared	0.078986	S.D. dependent var	2.310528
S.E. of regression	2.217402	Akaike info criterion	4.525189
Sum squared resid	132.7555	Schwarz criterion	4.665309
Log likelihood	-64.87784	Hannan-Quinn criter.	4.570015
F-statistic	2.243513	Durbin-Watson stat	1.902600
Prob(F-statistic)	0.125497		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

4-3- التفسير الاقتصادي للعلاقة قصيرة الأجل

❖ تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.29) في المعادلة الأولى والتي جاءت معنوية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي تعتدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة (t-1) بـ 29%، أي انه عندما ينحرف الناتج المحلي خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد بسبب صدمة فيه أو في النفقات العامة فانه يصحح ما يقارب 29% من هذا الاختلال في الفترة (t).

ومن ناحية أخرى فان نسبة التصحيح هذه تنعكس على سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي يستغرق ما يقارب 3,44 سنة (0.29/1) أي تقريبا 3 سنوات ونصف السنة للرجوع إلى قيمتها الأولية (التوازنية فرضا)، بعد أثر أي صدمة في النظام (النموذج)، ما يعني التأثر الكبير للناتج المحلي الإجمالي (النشاط الاقتصادي) بالنفقات العامة في المدى القصير.

1-2- تشخيص جودة النموذج المقدر بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام.

❖ **اختبار معنوية معالم النموذج (c،β):**

نلاحظ من الجداول أعلاه أن القيمة المحسوبة لـ (t-statistic) لكل معالم المقدرة للنموذجين أكبر من القيمة الجدولية، وهذا ما تؤكده قيم (Prob) التي جاءت كلها أقل من (0.05)، ولذا يمكن اعتبار معالم النموذج معنوي إحصائيا (يتم التأكد من خلال التفسير الاقتصادي).

❖ **معامل التحديد R2:**

تبين من النموذج المقدر أن قيمة معامل التحديد (0,74)، وهذا يعني أن المتغير المستقل (DEP) تساهم بـ (74%) في تحديد الناتج الإجمالي، والباقي يرجع لمتغيرات أخرى لم يذكرها النموذج، وهذا ما يفسر وجود علاقة مقبولة بين متغيرات الدراسة.

❖ **اختبار فيشر (F) للنموذج:**

جاءت نتائج اختبار فيشر إيجابية، (F-statisticQTR=85.51) وهي أكبر من القيمة الجدولية، وهذا ما أكدته قيمة (Prob (F-statistic)QTR=0,00000) وهي أقل من (0,05)، ما يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن استخدامه في التنبؤ.

❖ **اختبار (Durbin-Watson) للارتباط الذاتي للخطأ العشوائي.**

نلاحظ أن معامل **Durbin-Watson** اصغر من معامل التحديد R^2 وهو مؤشر جديد لعدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء.

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي:**

تم توظيف لهذا الغرض اختبار(**Jarque-Bera**)، وقد جاءت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الشكل(2)، على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة الاختبار(J-BQTR=0.40)، بمستوى دلالة(probQTR=0,81) وهي أكبر من(0,05)، وبذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن توزيع البواقي (الخطأ العشوائي) يتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (2-6): اختبار (Jarque-Bera)

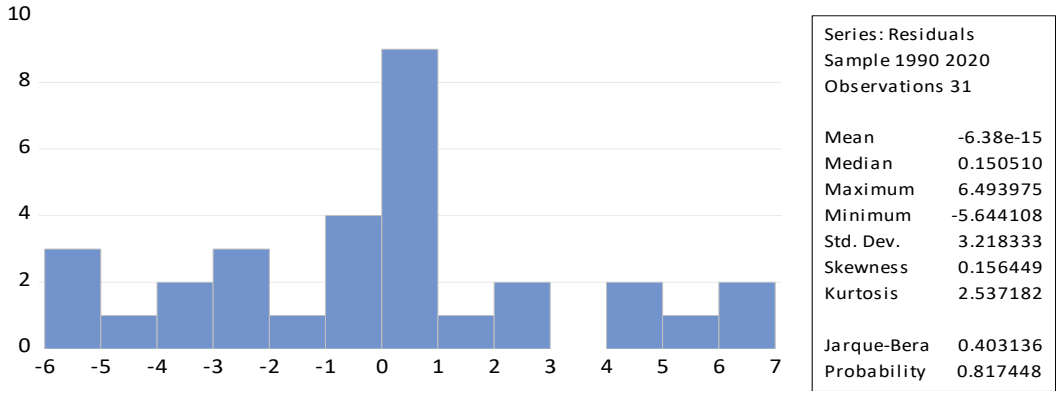

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09

2 - بالنسبة للنموذج الثاني:

$$. \ emp_t = c + \beta(dep_t) + \varepsilon_t$$

تبين من خلال مخرجات Eviews 9 الواضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-14): نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل الطويل بين (DEP, EMP)

Dependent Variable: LOG_EMPL
Method: Least Squares

Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_DEP	0.167458	0.005008	33.43963	0.0000
C	11.32712	0.142046	79.74272	0.0000

R-squared	0.974721	Mean dependent var	16.07320
Adjusted R-squared	0.973850	S.D. dependent var	0.197715
S.E. of regression	0.031973	Akaike info criterion	-3.985530
Sum squared resid	0.029645	Schwarz criterion	-3.893014
Log likelihood	63.77571	Hannan-Quinn criter.	-3.955372
F-statistic	1118.209	Durbin-Watson stat	0.852754
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09

2-1-دراسة استقرار بواقي العلاقة المقدرة بين التشغيل والإنفاق العام

أوضحت نتائج اختبار (ADF) أن القيمة الاحتمالية (*Prob) لإحصائية (t) أكبر من 0.05 لقيم الحرجة، ومنه يمكن رفض فرضية عدم استقرار سلسلة البواقي H(0) وقبول فرضية استقرار السلسلة H(1)، ومنه استنتاج انه توجد علاقة تكامل مشترك بين التشغيل والانفاق العمومي، وقبول العلاقة طويلة الأجل المقدرة أعلاه.

الجدول رقم (2-15): نتائج اختبار استقرار بواقي العلاقة المقدرة بين (DEP, EMP)

Null Hypothesis: RESID04 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.100200	0.0031
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

4 - تقدير النموذج الديناميكي الأجل القصير (ECM):

يجدر بالذكر أن تقدير العلاقة قصيرة الأجل ستكون على النحو التالي:

$$D(y)_t = c + \alpha_1(x)_t + \alpha_2\left(resud_{y,x}\right)_{t-1} + \mu_t$$

حيث تعبر (α_2) عن معامل تصحيح الخطأ.

4 -2- بالنسبة لنموذج أثر الإنفاق العام على التشغيل :

$$D(log_emp) = c + \alpha_1 \left(D(log_dep)_t\right) + \alpha_2 (resud_{emp-dep})_{t-1} + \mu_t$$

الجدول رقم (2-17): نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل القصير بين (DEP, EMP)

Dependent Variable: D(LOG_EMPL)
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.019003	0.004837	3.928565	0.0005
D(LOG_DEP)	0.012356	0.025861	0.477776	0.6367
RESID02(-1)	-0.058451	0.040483	-1.443824	0.1603

R-squared	0.143757	Mean dependent var	0.020728
Adjusted R-squared	0.080331	S.D. dependent var	0.020019
S.E. of regression	0.019198	Akaike info criterion	-4.973336
Sum squared resid	0.009952	Schwarz criterion	-4.833216
Log likelihood	77.60004	Hannan-Quinn criter.	-4.928511
F-statistic	2.266549	Durbin-Watson stat	1.967034
Prob(F-statistic)	0.123044		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

❖ أما في المعادلة الثانية فقد كان معامل تصحيح الخطأ غير معنوي (prob_resid02=0.16) وهي أكبر من 0.05 لذا لا يمكن اعتماده في التفسير.

2-2- تشخيص جودة النموذج المقدر بين التشغيل والإنفاق العام

❖ **اختبار معنوية معالم النموذج (c،β):**

نلاحظ من الجداول أعلاه أن القيمة المحسوبة لـ (t-statistic) لكل معالم المقدرة للنموذجين أكبر من القيمة الجدولية، وهذا ما تؤكده قيم (Prob) التي جاءت كلها أقل من (0.05)، ولذا يمكن اعتبار معالم النموذج معنوي إحصائيا (يتم التأكد من خلال التفسير الاقتصادي).

❖ **معامل التحديد R2:**

تبين من النموذج المقدر أن قيمة معامل التحديد (0,94)، وهذا يعني أن المتغير المستقل (DEP) تساهم بـ (94%) في تحديد التشغيل، والباقي يرجع لمتغيرات أخرى لم يذكرها النموذج، وهذا ما يفسر وجود علاقة مقبولة بين متغيرات الدراسة.

❖ **اختبار فيشر (F) للنموذج:**

جاءت نتائج اختبار فيشر إيجابية، (F-statisticQTR=1118.209) وهي أكبر من القيمة الجدولية، وهذا ما أكدته قيمة (Prob (F-statistic)QTR=0,00000) وهي أقل من (0,05)، ما يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن استخدامه في التنبؤ.

❖ **اختبار (Durbin-Watson) للارتباط الذاتي للخطأ العشوائي.**

نلاحظ أن معامل **Durbin-Watson** (0.85) أصغر من معامل التحديد R^2 (0.94) وهو مؤشر جيد لعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي:**

تم توظيف لهذا الغرض اختبار(**Jarque-Bera**)، وقد جاءت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الشكل(2-7)، على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة الاختبار(**J-BQTR=2.79**)، بمستوى دلالة (**probQTR=0,24**) وهي أكبر من(0,05)، وبذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن توزيع البواقي (الخطأ العشوائي) يتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (2-7): اختبار (Jarque-Bera)

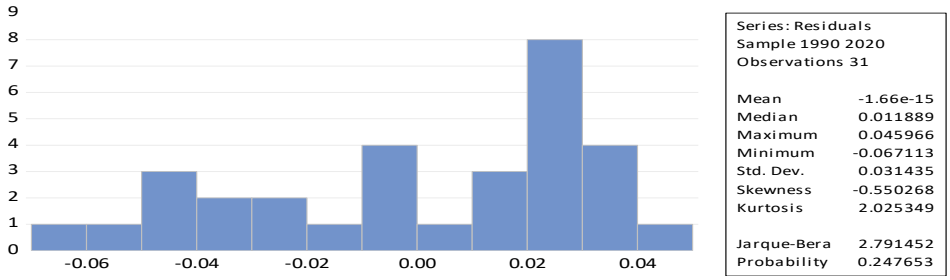

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

3- التفسير الاقتصادي للعلاقة طويلة الأجل

جاءت نتائج تقدير العلاقة طولية الأجل بين الناتج المحلي والأنفاق العام، والتشغيل والأنفاق العام، متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وناحية اتجاه العلاقة، حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية متزايدة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم النفقات العامة إذ نستطيع حساب مرونتها، حيث أن زيادة النفقات العمومية بـ 1% ينتج عنه زيادة تقدر بـ 4.74% من الناتج المحلي الإجمالي، و0.16% من التشغيل، أما من ناحية قوة التأثير فقد كان التأثير ضعيف، حيث يمكن تفسير ضعف مساهمة الإنفاق العام في تفسير الناتج المحلي الإجمالي اقتصاديا في كون هذا المتغير يظهر تأثيره في المدى المتوسط والقصير، وعلى الرغم من السياسات المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الجزائر عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط، وبالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق

الأهداف الاقتصادية المرجوة، لذلك تأثير الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي يكون ضئيل نسبيا في المدى الطويل.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي، دراسة مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل، من خلال تقديم دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2020)، وذلك بإستخدام اختبار التكامل المشترك حسب طريقة Granger-Engle ذو المرحلتين خاصة بالنسبة للعينات الصغيرة.

فمن خلال دراستنا لأثر الإنفاق العام على متغيرات الدراسة وتقديرنا للنماذج الاقتصادية توصلنا إلى:

وجود علاقة توازنية في المدى الطويل (البعيد) ما بين كل من الإنفاق العام و النمو الاقتصادي والتشغيل، كما بينت الدراسة القياسية طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وحجم التشغيل وذلك من خلال بيانات الفترة (1990–2020) حيث تبين وجود أثر إيجابي من جراء التوسع في الإنفاق العام على حجم التشغيل والنمو الاقتصادي في الأمد القصير في حين تبين وجود أثر عكسي بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والتشغيل في الأجل الطويل.

كما أثبت اختبار Granger-Engle وجود العلاقة ذات الإتجاه الوحيد بين الإنفاق العام وكل من النمو الاقتصادي والتشغيل وأن هناك علاقة سببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والتشغيل بينما لا توجد علاقة عكسية بين هذه المتغيرات، أما فيما يخص تقديرنا للنماذج واختبار التكامل المتزامن فتوصلنا إلى إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في الأجل الطويل والقصير.

فبالنسبة لعلاقة الإنفاق العام (DEP) بالنمو الاقتصادي فلاحظنا من خلال العلاقة المقدرة في الأجل الطويل أن إشارته موجبة وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي حيث أن زيادة الإنفاق العام بـ 1 % ينتج عنه زيادة تقدر بـ 4.74% من الناتج المحلي الإجمالي.

فبالنسبة لعلاقة الإنفاق العام (DEP) بالتشغيل فلاحظنا من خلال العلاقة المقدرة في الأجل الطويل أن إشارته موجبة وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والتشغيل حيث أن زيادة الإنفاق العام 1% ينتج عنه زيادة تقدر بـ 0.16% من التشغيل.

وتبين وجود علاقة طردية موجبة بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وحجم التشغيل في الأجل القصير.

خاتمة

خاتمة:

ازدادت أهمية الإنفاق العام في العقود الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، حيث تنفق الأخيرة في جميع المجالات سعياً وراء أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. إذ لم يعد الجدل قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه بقدر ما يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها، وفي هذا السياق، انصبت دراستنا على مدى تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، من أجل إبراز دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل في الجزائر.

فمن خلال هذه الدراسة والتي تصب في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية والتي حاولنا من خلالها معالجة وتوضيح جانب مهم يتعلق بالإنفاق العام مع ضرورة التقيد بالمتغيرات الاقتصادية في كل عملية إنفاق للمال ومعالجة تحليلية وقياسية للإنفاق العام في الجزائر ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل والتي تضمنها فصلي هذه الدراسة، والتي شملت فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، اعتمدنا فيها في الجانب النظري على إبراز مفاهيم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والتشغيل وكذلك تبيين دور الإنفاق العام في تحقيق كل من النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل.

كما حاولنا من خلال الجانب التطبيقي التطرق إلى دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل، من خلال إجراء بعض الإختبارات المتعلقة بالتكامل المشترك، وذلك لإيجاد العلاقة التوازنية الطويلة والقصيرة الأجل التي تربط المتغيرات المدروسة.

إختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى** تنص على أنه توجد علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في المدى الطويل وقد توصلنا لصحة هذه الفرضية حيث توجد علاقة تكامل مشترك بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- أما **الفرضية الثانية** تنص على أن هناك استجابة على مستوى التشغيل للتغيرات الحاصلة في حجم الانفاق العام في الآجال الطويلة وقد تبين من خلال الدراسة عدم صحة هذه الفرضية لأنه اتضح أن النفقات العامة ذات تأثير ضعيف على التشغيل في الجزائر في الأجل الطويل.

نتائج الدراسة:

بعد تقديم هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي وهي كالتالي:

- تعتبر النفقات العامة أداة في يد الدولة تستعملها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية (كتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل)، ولا تتحقق هذه الأهداف إلا بالإستخدام الأمثل لهذه النفقات.
- تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر بإرتفاع مستوياتها بمرور الزمن نتيجة لتوسع دور الحكومة ونشاطها في التأثير على الأداء الاقتصادي.
- يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي والذي يعبر عن الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني والتوسع في دخل الفزد من الناتج القومي الحقيقي.
- إتسمت معدلات التشغيل في الجزائر بنوع من الاستقرار.
- الزيادة في الإنفاق العام تزيد من الطلب، وبالتالي فإن الإنتاج يعزز النمو وهذا يحد من حجم التقلبات الاقتصادية في مواجهة معينة أي اتجاه لتخفيف الطلب على المدى القصير وبالتالي يمكن للسياسة المالية في تسريع النمو الاقتصادي على المدى القصير.

ومن خلال الجانب التطبيقي الذي قمنا فيه بقياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي و التشغيل توصلنا إلى ما يلي:

- تبين من نتائج اختبار الإستقرارية بأن جميع المتغيرات (معدل الإنفاق العام، معدل النمو،معدل التشغيل) كانت مستقرة عند المستوى.
- تبين من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك أن:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ما بين الإنفاق العام ومعدل النمو وكذا حجم التشغيل إذ تبين إمكانية بناء نموذج التكامل المتزامن بطريقة Granger-Engle.
- هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الإنفاق العام بـ 1 % ينتج عنه زيادة تقدر بـ 4.74% من الناتج المحلي الإجمالي.
- هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والتشغيل، حيث أن زيادة الإنفاق العام 1% ينتج عنه زيادة تقدر بـ 0.16% من التشغيل.

- وجود علاقة طردية موجبة بين حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وحجم التشغيل في الأجل القصير، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

بعد إستعراضنا لأهم النتائج المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم مجموعة من الإقتراحات والتوصيات على النحو التالي:

اقتراحات وتوصيات:

- حتمية استغلال المقومات التي ينعم بها الإقتصاد الوطني في بعض القطاعات الإنتاجية مثل قطاع الفلاحة، وهذا لأجل التقليل من الإعتماد على الإيرادات النفطية غير المستقرة، الأمر الذي يساعد على تبني خطة استراتيجية طويلة المدى تساهم في تنويع الإقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل مستمرة.
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود.
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية بما يخص الإنفاق العام الذي من شأنه أن يكون أرض خصبة لإتخاذ القرارات الخصبة.
- التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر لتمويل الميزانية العامة.

آفاق الدراسة :

لا شك في أن هناك الكثير من النقائص التي يحتويها الموضوع سواء في جانبه المنهجي أو المعلوماتي، ولما آلت إليه دراستنا فقد ارتسمت وتولدت لدينا عدة مواضيع جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات في المواضيع والأبحاث القادمة.

- دراسة ترشيد الإنفاق العام على المشاريع العمومية بإستخدام أسلوب البرمجة بالأهداف.
- العولمة واثرها على فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- دراسة قياسية لأهم الاليات التي تساهم في ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية .

1-الكتب :

- أحمد عبد السميع طبية، "مبادئ الإحصاء"، الطبعة الأولى، دار الهداية للنشر والتوزيع، عمان،2007.
- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، دار وائل، عمان، 1999.
- أعاد حمود القيسي، "المالية العامة و التشريع الضريبي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- ب. برنييه وأ. سيمون، " أصول الاقتصاد الكلي "، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989 .
- جلال خشيب، "النمو الاقتصادي (مفاهيم ونظريات) "، شبكة الالوكة، 2014.
- حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000
- حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط1،دار وائل للنشر،الاردن، 2006.
- حسين بخيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.
- رفعت المحجوب، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
- زاهر عبد الرحيم عاطف، "الرقابة على الأعمال الإدارية "، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ، 2009،.
- السعيد عبد المولى، "المالية العامة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.
- سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة، (النفقات العامة، الإيرادات، الميزانية...)"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000.
- شرابي عبد العزيز، "طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- شيخي محمد، " طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات "، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978
- طارق الحاج، "المالية العامة"، دار بهاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 1999.

- طاهر الجنابي، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، مصر، 2004 .
- عبد الكريم بركات، حامد عبد المجيد دراز، "علم المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1971
- علي زغدود، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2011.
- محرزي محمد عباس، "إقتصاديات المالية العامة، (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة...)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- محمد جامع، "علم المالية العامة"، ج1، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.
- محمد دويدار، "دراسات في الاقتصاد المالي"، منشأة المعارف، مصر، 1985.
- محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، ط9، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2005.
- محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلا، "المالية العامة"، دار العلوم، عنابة، 2005.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
- محمد نديم بساطة، "الاقتصاد السياسي"، مديرية المكتب والمطبوعات الجامعية، مكتب الشرق ، حلب، ط1.
- محمود حسين الوادي، زكاري أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2007.
- مصطفى يوسف الكافي، "مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي"، ألفا للوثائق، الجزائر، 2018.
- معتوق محمد، "الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "المدخل الحديث في اقتصاديات الموارد العامة"، دار المناهج، الأردن، الطبعة الاولى، 2005.
- وحيد مهدي عامر، " السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي – النظرية والتطبيق" ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- يوسف البطريق، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، 1984

2- أطروحات الدكتوراه والرسائل الجامعية :

- بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2014-2015.
- هرقون تفاحة، "فعالية الإنفاق الحكومي في التأثير على أداء سير سوق العمل حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية، جامعه وهران 2، 2022.
- يحي مليكة، "اشكالية البطالة والتضخم في الجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2007.
- بودخدخ كريم، "اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة جزائر (2001-2009)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2009-2010.
- محمد بن صالح بن سليمان المعيجل، "محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2007.

3- المجلات

- بن عمار نوال، "سياسة التشغيل في الجزائر ما بين 1999-2019 (دراسة تحليلية قياسية)، مجلة ابراهيمي للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 04،العدد 06، الجزائر، جوان 2020.
- عثمان نقار، منذر العواد، " استخدام نماذج VAR ودراسة العلاقة السببية في التنبؤ بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 28، العدد الثاني، 2012.
- وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، "ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد02، جوان 2020.

4- الملتقيات :

- حاجي فاطمة، " سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية"، الملتقى الوطني يومي 13-14 افريل بجامعة محمد خيضر ، بسكرة، كلية الحقوق السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.

ثانيا– باللغة الأجنبية

- A.Samuelson, " les Grands Courants de la pensée économique – OPU – Alger " , 1993.
- Ahmed Silem : « Encyclopédie de l'économie et de la gestion » , Hachette ; 1994
- Belanger, « Gestion des ressources humaines », Guetan morin, Editeur, 1982.
- Bourbonnais .R. "Econométrie", Dunod, 5ème édition, Paris, 2003.
- David Hall, " why we need public spending ", PSIRU, University of Greenwich, Park Row, London, 2010.
- Dickey D, Fuller W , The likelihood Ration Statistics for autoregressive time series with a unit root, Econometrica , N 49, 1981.
- Generaux J, « Politiques économiques », Edition Seuil ; Paris, 1996.
- Gregory Mankiw, Mark Taylor : economics," Thomson learning edition " , England, 2006.
- Jean-José Quilés et autres, " Macroéconomie : cours, méthodes, exercices corrigés ", 2éme édition,Bréal édition, 2006.
- Regine Kaiser and Agustin Maravall," note on time series analtsis ARIMA models and Signal extraction "Banco, Spanish, Without date.

ثالثا : مواقع الانترنت

- https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/
- https://data.worldbank.org

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): حجم الإنفاق العام وحجم العمالة وحجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

السنوات	حجم الانفاق العام (مليار دج)	حجم العمالة	الناتج المحلي الإجمالي (الف دج)	معدل النمو %
1990	6367101	6367101	62045098370	0,8
1991	6625804	6625804	45715368144	-1,2
1992	6864265	6864265	48003297249	1,8
1993	7143935	7143935	49946456681	-2,1
1994	7424464	7424464	42542573602	-0,9
1995	7678597	7678597	41764054035	3,8
1996	7968414	7968414	46941496308	4,1
1997	8233015	8233015	48177861891	1,1
1998	8477091	8477091	48187780126	5,1
1999	8701391	8701391	48640613515	3,2
2000	8926622	8926622	54788732394	3,8
2001	9145785	9145785	54745839539	3
2002	9355943	9355943	56760623478	5,6
2003	9556009	9556009	67864849150	7,2
2004	9747177	9747177	85324767230	4,3
2005	9916026	9916026	171000637941	5,9
2006	10077550	10077550	137210691642	1,7
2007	10244513	10244513	161207754147	3,4
2008	10402785	10402785	200019468616	2,4
2009	10551825	10551825	209060307470	1,6
2010	10832191	10832191	209754763861	3,6
2011	11067848	11067848	213808808747	2,9
2012	11293832	11293832	165979418302	3,4
2013	11793700	11793700	160033844071	2,8
2014	11279335	11279335	167389364981	3,8
2015	11709818	11709818	173757952824	3,7
2016	11918421	11918421	169988236398	3,2
2017	12067163	12067163	167389364981	1,3
2018	12221429	12221429	173757952824	1,2
2019	12396383	12396383	169988236398	1
2020	11857820	11857820	145009000000	-5.1

المصدر: من موقع البنك العالمي، والهيئات الدولية والوطنية الرسمية (وزارة المالية).

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة تحليل و قياس العلاقة بين إلانفاق العام و النمو الاقتصادي و التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)، حيث إعتمدنا في هذه الدراسة على نموذج **Eviews 9** ، و قد تبين من خلال إختبار التكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق العام وبين التشغيل و الإنفاق العام في الأجل الطويل حسب طريقة **Granger-Engel** و منهجية **rangerG** للسببية، كما أضهرت النتائج أن هناك علاقة طردية متزايدة بين الناتج المحلي الإجمالي و حجم الإنفاق العام، أما من ناحية التأثير فقد كان التأثير ضعيف و يرجع هذا بكل بساطة لضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته، فبالرغم من ضخامة الموارد المالية المخصصة فإن هذه المؤسسات لم تستطع الرفع من إنتاجها.

الكلمات المفتاحية :

الانفاق العام – النمو الاقتصادي – التشغيل – الناتج المحلي الإجمالي – سببية جرانجر.

Abstract:

This study aimed to organize and measure the relationship between public spending, economic growth and employment in Algeria during the period (1990-2020) where we relied in this on model Eviews 9, And it was found through the co-integration test that there is a co-integration relationship between gross domestic product and public spending and between employment and public spending in the long run according to Engel Granger's method and Granger's methodology of causality. The results also showed that there is an increasing positive relationship between the gross domestic product and the volume of public spending. In terms of impact, the impact was weak and this is simply due to the weakness of the productive device and its limited capacities. Despite the huge allocated financial resources, their institutions were unable to increase their production

Key words:

Public Spending - Economic Growth – Employment - Gross Local Product - Granger's Causality.